

**نحو تفسير منطقي لتباين مستوى جودة أرباح الشركات: دليل من الشركات المقيدة  
في سوق الأوراق المالية السعودي.**

**Towards a Logical Explanation for the Variation in Firms  
Earnings Quality: Evidence from Companies Listed on the  
Saudi Stock Exchange.**

السيد محمود السيد الحناوي

أستاذ مساعد، كلية التجارة جامعة دمنهور

أستاذ مشارك، كلية الأعمال جامعة الملك خالد

**الملخص:**

يهدف هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة المتمثلة في (حجم الشركة، وعمرها، والرفع المالي، وربحية الشركة، ونوع نشاطها)، ومستوى جودة أرباح الشركة. كما يهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين أنماط هيكل الملكية المتمثلة في (الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية، والملكية العائلية)، ومستوى جودة أرباح الشركة. وأخيراً يهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين جودة عملية المراجعة ومستوى جودة أرباح الشركة. وذلك باستخدام عينة من ٩١ شركة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي عن فترة خمس سنوات من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣. وقد تم الاعتماد على استمرارية الأرباح لقياس مستوى جودة الأرباح. وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم الشركة ومستوى جودة أرباحها. ووجود علاقة سلبية، ولكنها غير معنوية بين عمر الشركة ومستوى جودة أرباحها. ووجود علاقة سلبية ومعنوية بين مستوى الرفع المالي ومستوى جودة أرباح الشركة. ووجود علاقة إيجابية ومعنوية بين ربحية الشركة ومستوى جودة أرباحها. كذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية وغير معنوية بين نوع نشاط الشركة ومستوى جودة أرباحها. وفيما يتعلق بالعلاقة بين هيكل الملكية وجودة أرباح الشركة، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية، ولكنها غير معنوية بين كل من الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية ومستوى جودة أرباح الشركة. ووجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية العائلية ومستوى جودة أرباح الشركة. وأخيراً، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين جودة عملية المراجعة ومستوى جودة أرباح الشركة.

**الكلمات المفتاحية:** الخصائص التشغيلية للشركة، وهيكل الملكية، وجودة عملية المراجعة،

وجودة الأرباح.

## Abstract:

This study aims to examine the relationship between Firm operational characteristics (r Firm size, age, financial leverage, profitability, and business type) and earnings quality. Additionally, the study investigates the relationship between ownership structure (institutional ownership, government ownership, family ownership) and earnings quality. Furthermore, the study explores the relationship between audit quality and earnings quality. Using a sample of 91 non-financial companies listed on the Saudi Stock Exchange over a five-year period from 2019 to 2023, earnings persistence was employed as a measure of earnings quality. By applying multiple regression analysis, the study finds a positive and significant relationship between Firm size and earnings quality. However, it identifies a negative and insignificant relationship between Firm age and earnings quality. Moreover, the study reveals a negative and significant relationship between financial leverage and earnings quality, while showing a positive and significant relationship between profitability and earnings quality. Additionally, the study finds a negative and insignificant relationship between business type and earnings quality.

Regarding the relationship between ownership structure and earnings quality, the findings indicate a positive but insignificant relationship between both institutional and government ownership and earnings quality. However, a positive and significant relationship is observed between family ownership and earnings quality. Lastly, the study finds a positive but insignificant relationship between audit quality and corporate earnings quality.

**Keywords:** Firm operational characteristics, ownership structure, audit quality, earnings quality.

## ١ - مقدمه البحث:

تُعد التقارير المالية من أهم مخرجات النظام المحاسبي، حيث تمثل وسيلة رئيسية للتواصل مع الأطراف أصحاب المصلحة بالشركة. وتوفر هذه التقارير معلومات ضرورية للمستثمرين، والمقرضين، وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات صحيحة ومدروسة. وحتى تكون هذه التقارير ذات قيمة في عملية صنع القرار، يجب أن تتميز بالمصداقية والملاءمة. ويعتبر أحد الأهداف الأساسية للتقارير المالية هو تقديم صورة واضحة عن أداء

الشركة. ويمكن تعزيز منفعة القوائم المالية من خلال تحسين جودة الأرقام المقيمة فيها (Dechow et al., 2010). وتعتبر الأرباح من بين أهم المؤشرات التي توفرها التقارير المالية، إذ يتم استخدامها كمقياس لتقييم مدى جودة هذه التقارير. وتُعد أرقام الأرباح من أبرز العناصر المتاحة ضمن التقارير المالية، حيث تلعب دوراً حيوياً في دعم عملية اتخاذ القرارات، كما أنها تعكس التدفقات النقدية المستقبلية، وتساعد في تقييم قدرة الشركة - سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل - على تعظيم ثروة ملاكها وتحقيق أداء تشغيلي ومالي قوي (Francis et al., 2004). وتُعد جودة الأرباح من الموضوعات الأساسية في المحاسبة المالية، لما لها من تأثير مباشر على جودة التقارير المالية وقدرتها على توفير معلومات دقيقة للمستثمرين وباقي أصحاب المصلحة بالشركة. وتعكس جودة الأرباح مدى قدرة الأرقام المحاسبية على تقديم صورة شفافة عن الأداء المالي للشركة، مما يساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة (Dechow et al., 2010). كما تلعب دوراً هاماً في تقييم الأداء المالي للشركات، حيث تعتبر مؤشراً رئيسياً على مصداقية القوائم المالية ودرجة تلاعب الإدارة بالأرباح (Francis et al., 2004). وقد ظهر مفهوم جودة الأرباح في الدراسات المحاسبية لأول مرة مع نشر Graham and Dodd لكتابهما عام ١٩٣٤ (Dechow et al., 2010)، ومنذ ذلك الحين أصبح هذا المفهوم يمثل أحد المحاور الرئيسية في الدراسات المحاسبية. ويشير هذا المفهوم إلى مدى موثوقية الأرباح المحاسبية في تقديم صورة دقيقة وعادلة عن الأداء المالي للشركة، بحيث تكون قابلة للاستمرار عبر الفترات المستقبلية وقادرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية (Penman & Zhang, 2002).

وقد اختلفت الدراسات المحاسبية في تحديد العوامل المؤثرة في جودة الأرباح، حيث يمكن أن تتأثر جودة الأرباح بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، والتي تتضمن الخصائص التشغيلية للشركة مثل؛ حجم الشركة، وعمرها، وهيكلها المالي، وربحياتها، وطبيعة نشاطها، وغيرها من الخصائص التشغيلية للشركة، حيث تلعب هذه المتغيرات دوراً رئيسياً في تحديد مدى استدامة الأرباح ومدى تعبيرها عن الأداء الحقيقي للشركة (Turner & Guilding, 2011). ومن بين العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على مستوى جودة أرباح الشركة، طبيعة هيكل الملكية ومدى تركيزها بين المؤسسين والمساهمين الرئيسيين، حيث يمكن أن يؤثر ذلك على مدى مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة (Chen et al., 2012). كذلك يمكن أن تلعب جودة المراجعة دوراً هاماً في تحسين جودة الأرباح، حيث تؤدي المراجعة الفعالة إلى تقليل ممارسات إدارة الأرباح

وتعزيز دقة المعلومات المحاسبية. وتُعد الشركات التي تستعين بمكاتب المراجعة الكبرى أكثر قدرة على تقديم تقارير مالية موثوقة مقارنة بالشركات التي تعتمد على مكاتب مراجعة أصغر. لذلك، تلجأ العديد من الشركات إلى الاستعانة بمكاتب المراجعة الكبرى، نظرًا لقدرتها على تقديم خدمات مراجعة عالية الجودة مقارنة بالمكاتب الصغيرة أو المتوسطة. ويعود ذلك إلى حرص هذه المكاتب الكبرى على حماية سمعتها والحفاظ على مصداقية علامتها التجارية (Penman & Zhang, 2002).

ويهدف هذا البحث إلى تقديم تفسير منطقي لتباين مستوى جودة أرباح الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية السعودي، وذلك من خلال تحليل تأثير الخصائص التشغيلية للشركة، وهيكل الملكية، وجودة المراجعة على مستوى جودة الأرباح. وذلك من خلال تقديم إطار نظري شامل يستند إلى الدراسات المحاسبية السابقة، بالإضافة إلى تحليل بيانات عينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢٣.

## ٢ - مشكلة البحث:

تُعد الأرباح المحاسبية محور اهتمام مستخدمي التقارير المالية، بما في ذلك الملاك، والمقرضون، والمحللون الماليون، وأعضاء مجلس الإدارة، حيث يعتمدون عليها في تقييم أداء الشركات. لذا، يجب أن تكون الأرباح المفصح عنها في التقارير المالية موثوقة وعالية الجودة، نظرًا لدورها الأساسي في دعم قرارات الأطراف المعنية. وقد حظيت جودة الأرباح المحاسبية باهتمام كبير من قبل الدراسات المحاسبية عقب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، بهدف الحد من الممارسات الإدارية الانتهازية المتمثلة في إدارة الأرباح وحماية حقوق أصحاب المصالح (Francis et al., 2014). وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات السابقة التي تناولت العوامل المؤثرة على مستوى جودة أرباح الشركة، إلا أنها توصلت إلى نتائج متباينة. فعلى سبيل المثال، استهدف العديد من الدراسات اختبار العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة ومستوى جودة الأرباح، ولكنها توصلت إلى نتائج متناقضة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن حجم الشركة يرتبط إيجابيًا بجودة الأرباح، حيث تميل الشركات الكبيرة إلى تقديم تقارير مالية أكثر مصداقية بسبب الرقابة القوية (e.g., Hassan & Farouk, 2014; Uwuigbe et al., 2015). وفي المقابل، أظهرت دراسات أخرى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وجودة الأرباح، مما يشير إلى أن العوامل الأخرى، مثل مستوى الحوكمة والسياسات المحاسبية، قد تلعب دورًا أكثر

تأثيرًا (e.g., Paulo et al., 2014; Ambrose & Inuwa, 2020). وفي سياق العلاقة بين عمر الشركة وجودة الأرباح فقد أظهرت بعض الدراسات علاقة إيجابية، حيث تكتسب الشركات الأقدم خبرة أكبر في إعداد التقارير المالية (e.g., Ambrose & Inuwa, 2020; Gozali et al., 2021)، في حين لم تجد دراسات أخرى أي علاقة معنوية بين عمر الشركة ومستوى جودة الأرباح (e.g., Tajudeen, 2020; Laurencia & Mulyana, 2022). وبالنسبة للرفع المالي، أظهرت بعض الدراسات علاقة سلبية بين الرفع المالي وجودة الأرباح، حيث تلجأ الشركات ذات الديون المرتفعة إلى إدارة الأرباح لتخفيف الضغوط المالية التي تواجهها (e.g., Hassan & Farouk, 2014; Strohmenger, 2014). بينما أشارت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الرفع المالي وجودة الأرباح (e.g., Uwuigbe et al., 2015; Gozali et al., 2021). ومن ناحية أخرى، توصل معظم الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية ومعنوية بين الربحية وجودة الأرباح، حيث أن الشركات الأكثر ربحية تميل إلى إعداد تقارير مالية أكثر دقة وشفافية، حيث يتوفر لديها حوافز أقل لإدارة الأرباح (e.g., Hassan & Farouk, 2014; Widianingsih et al., 2022). وفي المقابل أشارت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الربحية وجودة الأرباح، مما يشير إلى إمكانية تأثر جودة الأرباح بعوامل أخرى مثل هيكل الحوكمة أو ظروف السوق (e.g., Gozali et al., 2021; Laurencia & Mulyana, 2022). وفيما يتعلق بالعلاقة بين نوع نشاط الشركة وجودة أرباحها، توصل بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية بين نوع النشاط وجودة الأرباح، حيث تختلف جودة الأرباح باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، حيث تميل بعض القطاعات مثل البنوك والتأمين إلى الإفصاح بجودة أعلى نظرًا للمتطلبات التنظيمية الصارمة (عبيد، ٢٠١٧؛ Paulo et al., 2014). وفي المقابل لم تتوصل دراسات أخرى إلى وجود علاقة معنوية بين نوع النشاط وجودة الأرباح، مما يعكس إمكانية تأثير عوامل أخرى مثل درجة المنافسة والرقابة الداخلية في كل قطاع (Abdel Megeid, 2022).

وفيما يتعلق بالعلاقة بين هيكل الملكية ومستوى جودة الأرباح، توصلت بعض الدراسات إلى أن الملكية المؤسسية ترتبط إيجابيًا بجودة الأرباح، نظرًا لدور المستثمرين المؤسسين في فرض رقابة صارمة على الإدارة (Latif et al., 2008). بينما أشارت دراسات أخرى إلى تأثير سلبي للملكية المؤسسية، حيث قد يستخدم بعض المستثمرين المؤسسين نفوذهم لتحقيق مكاسب قصيرة

الأجل (Alves, 2012). وبالنسبة للملكية الحكومية، أظهرت بعض الدراسات أنها قد تؤثر سلباً على جودة الأرباح بسبب احتمالية تدخل الحكومات في السياسات المالية للشركات (Ben-Nasr et al., 2009). بينما ارتبطت الملكية العائلية إيجابياً بجودة الأرباح في بعض الدراسات، نظراً لحرص العائلات على تعزيز سمعة الشركات التي يملكونها (Hashim & Devi, 2008)، بينما أشارت دراسات أخرى إلى أنها قد تؤدي إلى إدارة الأرباح لتحقيق مصالح العائلة التي تمتلك الشركة (Moradi & Nezami, 2011). كما أكدت بعض الدراسات أن الشركات التي تعتمد على مكاتب المراجعة الكبرى تتمتع بجودة أرباح أعلى، حيث تؤدي المراجعة الفعالة إلى تقليل ممارسات إدارة الأرباح (Penman & Zhang, 2002). بينما لم تجد بعض الدراسات تأثيراً معنوياً لجودة المراجعة على جودة الأرباح، مما يشير إلى أن تأثيرها قد يكون محدوداً عند وجود حوكمة قوية داخل الشركات (Tajudeen, 2020).

وعلى الرغم من التطورات التنظيمية والإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها المملكة العربية السعودية، إلا أن هناك ندرة في الدراسات - في حدود علم الباحث - التي تناولت دراسة المحددات الفعلية لجودة الأرباح في سوق الأوراق المالية السعودي، حيث ركزت معظم الدراسات على الأسواق المالية المتقدمة. وبالتالي، يُمكن التعبير عن مشكلة البحث في كيفية الإجابة عن التساؤلات التالية نظرياً وعملياً في البيئة السعودية:

- هل تؤثر الخصائص التشغيلية للشركة على مستوى جودة أرباح الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي؟
- هل يؤثر هيكل الملكية على مستوى جودة أرباح الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي؟
- هل تؤثر جودة عملية المراجعة على مستوى جودة أرباح الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي؟

### ٣- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى اختبار العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة المتمثلة في (حجم الشركة، وعمرها، والرفع المالي، وربحية الشركة، ونوع نشاطها)، ومستوى جودة أرباح الشركة. كما يهدف البحث إلى اختبار العلاقة بين أنماط هيكل الملكية المتمثلة في (الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية، والملكية العائلية)، ومستوى جودة أرباح الشركة. وأخيراً يهدف البحث إلى اختبار العلاقة

بين جودة عملية المراجعة ومستوى جودة أرباح الشركة. وذلك باستخدام عينة من ٩١ شركة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي عن فترة خمس سنوات من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣.

#### ٤- أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته العلمية من كونه يعالج قضية بحثية معاصرة، والتي لا تزال محل اهتمام الباحثين والممارسين. فرغم وجود العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين أحد أو كل من الخصائص التشغيلية للشركة، وهيكل الملكية، وجودة عملية المراجعة ومستوى جودة أرباح الشركة، إلا أن معظم هذه الدراسات أجريت في أسواق مالية متقدمة، بينما لم تحظ الأسواق الناشئة، مثل السوق السعودي بنفس القدر من الاهتمام. لذا يسعى هذا البحث لسد هذه الفجوة من خلال تطبيقه على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي. كما يساهم البحث في تقديم تفسير نظري وعملي لتباين مستوى جودة الأرباح بين الشركات، مما يعزز الفهم الأكاديمي للعوامل المؤثرة عليها. كما يستمد البحث أهميته العلمية من خلال تقديم تحليل شامل لمحددات جودة الأرباح؛ حيث سيتناول البحث تأثير الخصائص التشغيلية للشركة المتمثلة في (حجم الشركة، وعمرها، والرفع المالي، وربحياتها، ونوع نشاطها) على مستوى جودة الأرباح، مما يوفر إطاراً علمياً متكاملًا لدراسة هذه العلاقات. كما يتناول البحث دراسة العلاقة بين أنماط هيكل الملكية المتمثلة في (الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية، والملكية العائلية) ومستوى جودة الأرباح، وهو موضوع لم يحظَ بالاهتمام الكافي في الأبحاث المحاسبية المتعلقة بالسوق السعودي. كذلك يسلط البحث الضوء على الدور الذي تلعبه جودة المراجعة كعامل حاسم في ضبط جودة الأرباح، وهو جانب حيوي لم يتم التحقق منه بشكل كافٍ في سياق الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية.

كما يستمد البحث أهميته العملية من خلال المساهمة في تحسين جودة التقارير المالية في سوق الأوراق المالية السعودي، حيث يمكن أن تساعد نتائج البحث الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية السعودي على تحسين ممارساتها المحاسبية لتعزيز جودة الأرباح، مما يساهم في زيادة ثقة المستثمرين والجهات التنظيمية في بياناتها المالية. كما يستمد البحث أهميته العملية من خلال مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات مالية صحيحة، حيث يقدم البحث معلومات قيمة للمستثمرين والمحليلين الماليين حول العوامل التي تؤثر على جودة الأرباح، مما يساعدهم في تقييم المخاطر المالية واتخاذ قرارات استثمارية قائمة على أسس أكثر دقة. كما يساعد البحث على تقليل

مخاطر الاستثمار من خلال تسليط الضوء على العوامل التي قد تؤدي إلى تقلبات غير مبررة في الأرباح المعلنة. كما يمكن أن تستفيد الهيئة السعودية للسوق المالية (CMA) والجهات الرقابية الأخرى من نتائج البحث في تطوير التشريعات المتعلقة بالإفصاح المالي والممارسات المحاسبية. كذلك قد تستفيد مكاتب المراجعة وممارسي المهنة من نتائج البحث في تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين لتعزيز جودة التقارير المالية. وأخيراً، يساهم البحث في إبراز أهمية جودة المراجعة كأداة للحد من ممارسات إدارة الأرباح وتعزيز جودة التقارير المالية.

#### ٥- منهجية البحث:

يعتمد البحث على كلٍ من المنهج الاستنباطي والاستقرائي، حيث سيتم استخدام المنهج الاستنباطي للوصول إلى المفاهيم والنظريات المفسرة لاختلاف مستوى جودة الأرباح بين الشركات، وبالتالي صياغة الإطار المفاهيمي للبحث وتحديد المتغيرات الأساسية للبحث واشتقاق فروضه. وذلك، من خلال تحليل الدراسات السابقة ذات الصلة. كما يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال اختبار فروض البحث والعلاقات محل الدراسة، وذلك من خلال تحليل التقارير المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي.

#### ٦- حدود البحث:

لتحديد نطاق البحث وضمان تحقيق أهدافه بدقة، يعتمد هذا البحث على عدة حدود رئيسية تشمل الحدود الموضوعية، والزمانية، والمكانية، والمنهجية. **ففيما يتعلق بالحدود الموضوعية**، يركز البحث على دراسة جودة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية السعودي. ويتناول البحث تأثير ثلاثة عوامل رئيسية على جودة الأرباح هي؛ الخصائص التشغيلية للشركة، والتي تشمل (حجم الشركة، وعمر الشركة، والرفع المالي، وربحية الشركة، ونوع النشاط). وأنماط هيكل الملكية، والتي تشمل (الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية، والملكية العائلية). وجودة المراجعة، باعتبارها أحد العوامل الحاسمة التي يمكن أن تؤثر على مستوى جودة الأرباح. وبالتالي، لا يتناول البحث جميع العوامل المحتملة المؤثرة على جودة الأرباح، مثل العوامل الاقتصادية الكلية، أو التأثيرات الثقافية والتنظيمية، أو خصائص مجلس الإدارة، أو خصائص لجنة المراجعة. **وفيما يتعلق بالحدود الزمانية**، يقتصر البحث على الفترة الزمنية من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣. وتم اختيار هذه الفترة لعدة أسباب منها؛ توفر البيانات المالية خلال هذه الفترة، وإمكانية تحليل التوجهات الحديثة في جودة الأرباح وتأثيرات المتغيرات المختلفة عليها على

مدى خمس سنوات متتالية. وفيما يتعلق بالحدود المكانية، يقتصر نطاق البحث على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي (تداول)، حيث سيتم تحليل جودة الأرباح في بيئة اقتصادية وتنظيمية تتسم بخصائص السوق الناشئة، مما يتيح فرصة لفهم العوامل المؤثرة على جودة الأرباح في هذا السياق. ولا يشمل البحث شركات الأسواق المالية الأخرى أو الشركات غير المقيدة. وأخيراً، فيما يتعلق بالحدود المنهجية، سوف يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الإطار النظري لجودة الأرباح والعوامل المؤثرة عليها، وذلك من خلال مراجعة الدراسات المحاسبية السابقة وتحليلها. كما سيستخدم البحث التحليل الكمي لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام نماذج الانحدار المتعدد وتحليل البيانات المالية لعينة من الشركات غير المالية المقيدة في السوق السعودي خلال الفترة المحددة، مع استبعاد البنوك والمؤسسات المالية نظراً لاختلاف طبيعة التقارير المالية والمعايير المحاسبية المطبقة عليها مقارنة بالشركات الأخرى.

#### ٧- خطة البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث والهدف منه وفي ضوء حدوده سوف يُستكمل البحث على النحو التالي:

- ٧-١ جودة الأرباح: التعريف، والأهمية، والمعوقات، والنظريات، والمقاييس.
- ٧-٢ تحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة ومستوى جودة الأرباح، واشتقاق الفرض الأول للبحث.
- ٧-٣ تحليل العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى جودة الأرباح، واشتقاق الفرض الثاني للبحث.
- ٧-٤ تحليل العلاقة بين جودة عملية المراجعة ومستوى جودة الأرباح، واشتقاق الفرض الثالث للبحث.
- ٧-٥ الدراسة التطبيقية.

#### ٧-٦ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

- ٧-١ جودة الأرباح: التعريف، والأهمية، والمعوقات، والنظريات، والمقاييس.
- تُعد جودة الأرباح مفهوماً أساسياً في المحاسبة المالية، حيث تعكس مدى دقة وموثوقية الأرباح المحاسبية في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة. وتلعب الأرباح دوراً جوهرياً في تقييم أداء الشركات واتخاذ القرارات الاستثمارية، مما يجعل جودة الأرباح مؤشراً رئيسياً لمدى مصداقية التقارير المالية للشركة (Ball & Brown, 1968). وبالنظر إلى أهمية الأرباح كمقياس للأداء

المالي، فإن جودة الأرباح تُعتبر عاملاً حاسماً في قرارات المستثمرين والدائنين بشأن تقييم الشركات (Lev, 1989). وعلى مر العصور، تطور مفهوم جودة الأرباح، مما ساهم في بناء فهم أكثر عمقاً لهذا المفهوم من قبل الدراسات المحاسبية (Schipper & Vincent, 2003). وقد برزت فكرة جودة الأرباح لأول مرة في الدراسات المحاسبية خلال ستينيات القرن الماضي، حيث قام Ball and Brown (1968) بدراسة العلاقة بين الأرباح وأسعار الأسهم، وخلصوا إلى أن الأرباح المحاسبية توفر معلومات قيمة للمستثمرين، إلا أنها قد لا تعكس دائماً الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة. وفي ذلك الوقت، كان يُنظر إلى جودة الأرباح على أنها تعبر عن مدى قدرة الأرباح على تمثيل الأداء المالي الحقيقي للشركة بدقة. ومع تطور البحث في هذا المجال، اتسعت تعريفات جودة الأرباح خلال ثمانينيات القرن العشرين لتشمل مفاهيم مثل الاستدامة والقدرة على التنبؤ. وفي هذا السياق، عرّف Lev (1989) جودة الأرباح بأنها القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، مما يعني أن الأرباح ذات الجودة العالية تُمكن من تقديم توقعات دقيقة حول الأداء المالي المستقبلي للشركة. كما أشار Beaver (1998) إلى أن الأرباح عالية الجودة هي تلك التي تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي دون أي تشوهات ناتجة عن سياسات محاسبية متحيزة أو ممارسات إدارة الأرباح. ومن ناحية أخرى، يرى Ohlson and Zhang (1998) أن جودة الأرباح تعكس مدى تمثيل الأرباح المفصح عنها للدخل الفعلي للشركة، بما في ذلك التغيرات في صافي الأصول، مع استبعاد المعاملات التي تتم مع الملاك.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، تطورت تعريفات جودة الأرباح لتصبح أكثر شمولية. فقد قدم Dechow and Dichev (2002) مفهوماً جديداً لجودة الأرباح يعتمد على العلاقة بين الاستحقاقات الحالية والتدفقات النقدية السابقة والحالية والمستقبلية، حيث تم استخدام الأخطاء التقديرية في الاستحقاقات كمقياس لجودة الأرباح. وفي ذات السياق، يرى Penman and Zhang (2002) أن جودة الأرباح تتمثل في مدى قدرة الأرباح المعلنة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث تُعتبر الأرباح المستدامة ذات جودة عالية، في حين تكون الأرباح الناتجة عن التغيرات في الأنظمة المحاسبية ذات جودة منخفضة. وبمنظور مشابه، عرّف Schipper and Vincent (2003) جودة الأرباح بأنها تعكس مدى قدرة الأرباح المفصح عنها على تمثيل التغيرات الاقتصادية الحقيقية للشركة، مع الحد من التقديرات الشخصية والانحرافات المحاسبية. وفي السياق ذاته، يشير Francis et al. (2006) إلى أن جودة الأرباح تُعبر عن مدى اقتراب الأرباح المعلنة

من الأداء الحقيقي للشركة، بالإضافة إلى قدرتها على التنبؤ بالأرباح في المستقبل دون تأثرها بالممارسات المحاسبية المضللة. كما عرف (Givoly et al. (2009 جودة الأرباح بأنها تتحقق من خلال القدرة التنبؤية للأرباح المستقبلية، ومدى تجنب الإدارة للانحرافات المحاسبية التي تؤدي إلى تشويه الصورة الحقيقية للأداء المالي. وفي ذات السياق، عرّف (DeFond (2010 جودة الأرباح على أنها تعكس مدى تعبير الأرباح المفصح عنها عن الواقع الاقتصادي للشركة، بعيداً عن التشوهات الناتجة عن الممارسات المحاسبية التحفظية أو العدوانية. ومن منظور جودة التقارير المالية، عرف (Ames et al. (2014 جودة الأرباح على أنها تعبر عن مدى قدرة التقارير المالية على توفير معلومات دقيقة وغير متحيزة، مما يسهم في تقليل عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين والإدارة. ومن منظور آخر، يشير (Parte-Esteban and Ferrer García (2014 إلى أن جودة الأرباح تعتمد على مدى استقرار الأرباح واستمراريتها بمرور الوقت، ومدى تأثرها بممارسات إدارة الأرباح والاستراتيجيات المالية.

وخلال السنوات الأخيرة، قام كل من (Widianingsih et al. و Franceschetti (2018 (2022 بتوسيع التعريفات التقليدية لجودة الأرباح من خلال ربطها بالشفافية المالية وحوكمة الشركات، حيث أكدوا أن الأرباح عالية الجودة تكون أقل عرضة لإدارة الأرباح أو التلاعب المحاسبي، مما يعزز ثقة المستثمرين. وفي هذا السياق، أوضحت دراسة Abdel Megeid (2022 أن جودة الأرباح تتأثر بممارسات حوكمة الشركات وجودة المراجعة، حيث تساهم الحوكمة الفعالة في تحسين جودة الأرباح من خلال تعزيز جودة التقارير المالية والحد من احتمالية التلاعب المحاسبي. كما أشار (Jim-Suleiman and Ibiamke (2022 إلى أن جودة الأرباح تُقاس بمدى استقرارها عبر الفترات المالية المختلفة، بينما يرى (Anam (2023 أن جودة الأرباح تتأثر بهيكل رأس المال ومستوى عدم تماثل المعلومات بين الشركات والمستثمرين.

وفي السياق ذاته، يوضح (Alrobai et al. (2025 أن جودة الأرباح تُحدد بناءً على مدى دقة الأرباح المعلنة في تمثيل الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، متأثرة بعدة عوامل مثل حجم الشركة، والربحية، وهيكل الملكية، والاستحقاقات المحاسبية. كما أشار (Donalddy and Massoudi (2025 إلى دور جودة عملية المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مما يُعزز من جودة التقارير المالية. بينما يرى (Heriansyah et al. (2025 أن جودة الأرباح تعتمد على استقرارها عبر الزمن ومدى التزامها بالمعايير المحاسبية والتي تقلل التقديرات الشخصية

وتعزز الشفافية. كما أكد (Ogoe and Noma (2025) أن جودة الأرباح تتأثر بخبرة المراجعين واستقلاليتهم، مما يعزز دقة التقارير المالية وشفافيتها. كما عرف Rawat and Chaudhry (2025) جودة الأرباح بأنها تعكس مدى قدرة التقارير المالية على توفير معلومات دقيقة حول الأداء الاقتصادي للشركات، حيث يُشير هذا التعريف إلى مدى التزام الشركات بالمعايير المحاسبية والقوانين، مما يعكس شفافية ودقة التقارير المالية. وأخيراً عرف (Ying et al. (2025) جودة الأرباح بأنها تعكس مدى دقة التقارير المالية في التعبير عن الأداء التشغيلي والمالي الحقيقي للشركة، وتلعب دوراً أساسياً في المحاسبة المالية، حيث تُستخدم لتوفير معلومات دقيقة وموثوقة حول الأداء المالي للشركات، مما يساعد المستثمرين والدائنين وأصحاب المصلحة الآخرين في اتخاذ قرارات مستنيرة.

تأسيساً على ما تقدم، **يتضح للباحث** أن مفهوم جودة الأرباح قد تطور بشكل ملحوظ ليشمل أبعاداً متعددة تتجاوز مجرد دقة الأرباح المحاسبية إلى تضمين معايير مثل القدرة التنبؤية، والاستدامة، والشفافية المالية. كما **يرى الباحث**، أن جودة الأرباح لا تقتصر فقط على جودة التقارير المالية، بل تمتد إلى دور الحوكمة والرقابة المؤسسية في تعزيز مصداقية التقارير المالية، حيث أن الشركات ذات نظم الحوكمة القوية، والمراجعة الفعالة، والسياسات المحاسبية الشفافة، تكون أكثر قدرة على تحقيق أرباح ذات جودة عالية. وعليه، فإن تعريف جودة الأرباح يجب ألا يقتصر على الجوانب المحاسبية التقليدية فحسب، بل يجب أن يشمل البعد الرقابي والتنظيمي الذي يحد من فرص التلاعب المحاسبي ويعزز الثقة في التقارير المالية.

وبناءً على ما سبق، **يرى الباحث** أنه يمكن تعريف جودة الأرباح على أنها تعبر عن مدى قدرة الأرباح على توفير صورة دقيقة وغير متحيزة عن الأداء المالي الحقيقي للشركة، بحيث تكون قابلة للتنبؤ والاستدامة، مع مراعاة الالتزام بالمعايير المحاسبية، وتجنب التشوهات الناتجة عن إدارة الأرباح، والتأثر بالسياسات المحاسبية المتحيزة. **ويرى الباحث** أن هذا التعريف يُمكن أن يُشكل إطاراً متكاملًا لقياس جودة الأرباح، حيث يجمع بين الأبعاد المحاسبية، والرقابية، والتنظيمية لضمان تقديم تقارير مالية دقيقة تعبر عن الأداء الحقيقي للشركات.

**وفيما يتعلق بأهمية جودة الأرباح**، يمكن القول أن جودة الأرباح تعد من الموضوعات الأساسية في المحاسبة، لما لها من تأثير كبير على القرارات الاستثمارية، وتقييم الأداء المالي للشركات، وكفاءة الأسواق المالية. وفي هذا السياق، أوضح سليمان وآخرون (٢٠٢٠) أن جودة

الأرباح تلعب دوراً هاماً في مساعدة المستثمرين على التمييز بين الاستثمارات الجيدة والسيئة، مما يقلل من المخاطر التي يواجهها المستثمرين، وبالتالي يخفض من تكلفة رأس المال. كما أنها تساعد على التمييز بين المدير الكفء وغير الكفء، مما يسهم في تقليل تكاليف الوكالة، وبالتالي تقليل تكلفة حقوق الملكية. وقد أكدت دراسة (Bhattacharya et al. (2003 ذلك، حيث أوضحت أن جودة الأرباح تؤثر على سوق الأوراق المالية من خلال تمكين المستثمرين من التمييز بين الاستثمارات الجيدة والسيئة، مما يخفض من تكاليف الاستثمار والمخاطر المرتبطة بها، وتجنب الآثار السلبية لعدم شفافية الأرباح، حيث يؤدي التباين بين الأرباح المعلنة والحقيقية إلى صعوبة اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة، مما يرفع من تكلفة المعاملات المالية.

وفي ذات السياق، أوضحت دراسة حمزة (٢٠١٨) أن أهمية جودة الأرباح تنبع من طبيعة الأرباح المحاسبية ذاتها، حيث تؤثر بشكل مباشر على عدة جوانب مالية وإدارية داخل الشركات. فمن ناحية، تلعب جودة الأرباح دوراً هاماً في دعم استقرار الأسواق المالية، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وتحسين قرارات المستثمرين. كما تسهم في تقليل المخاطر المالية، وتعزيز ثقة الأطراف المستخدمة للتقارير المالية. ولذلك، فإن تعزيز معايير الإفصاح والشفافية، وتحسين جودة الأرباح، يعدان من العوامل الأساسية لضمان استدامة الأسواق المالية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. بالإضافة إلى ذلك، تلعب جودة الأرباح دوراً هاماً في تخصيص الموارد بكفاءة، حيث أن الأرباح منخفضة الجودة قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية غير فعالة، مما يسفر عن توجيه رأس المال نحو مشاريع غير مجدية اقتصادياً. كما تعد جودة الأرباح مؤشراً هاماً على كفاءة المعايير المحاسبية المطبقة في الشركات (Francis et al., 2006).

بناءً على ما سبق، يرى الباحث أن جودة الأرباح تُعد عاملاً هاماً في تقييم الأداء المالي للشركات والتأثير على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين والدائنين. إذ أن الأرباح ذات الجودة العالية تساهم في تعزيز جودة التقارير المالية، وتقلل من مخاطر عدم تماثل المعلومات، مما ينعكس إيجاباً على استقرار الأسواق المالية وكفاءة تخصيص الموارد. كما أن الاهتمام المتزايد من قبل واضعي المعايير المحاسبية والمراجعين بجودة الأرباح يؤكد على دورها المحوري في ضمان مصداقية التقارير المالية وتعزيز ثقة المستخدمين فيها.

**وفيما يتعلق بالمعوقات التي تحد من تحقيق جودة الأرباح،** أشارت دراسة زين الدين وآخرون (٢٠٢١) إلى عدد من العوامل التي يمكن أن تعيق تحقيق جودة الأرباح. ومن أبرز هذه العوامل

**التقديرات المحاسبية وتأثير مرونة المعايير المحاسبية،** حيث تتيح هذه المرونة للإدارة إمكانية استخدام تقديراتها عند إعداد التقارير المالية، مما يمنحها حرية الاختيار بين عدة بدائل محاسبية لمعالجة العمليات المالية. وعلى الرغم من أن هذه المرونة توفر مزايا متعددة، إلا أن الاستخدام المفرط لها قد يفتح المجال أمام الإدارة لممارسة تقديرات قد تؤدي إلى تشويه المعلومات المالية. فبعض الشركات تستغل هذه المرونة لتعديل الأرباح المعلنة، إذ تلجأ إلى خفض الأرباح خلال السنوات التي تحقق فيها أداءً ماليًا جيدًا من خلال تكوين احتياطات تُستخدم لاحقًا لتعزيز الأرباح في الفترات التي تشهد تراجعًا في الأداء، وذلك للحفاظ على استقرار الأرباح على المدى الطويل (معروف، ٢٠١٠). وفي حالات أخرى، قد تلجأ الإدارة إلى تحميل جميع الخسائر على سنة مالية معينة ذات أداء ضعيف كوسيلة لإعادة هيكلة الأرباح في الفترات اللاحقة، وهو أمر شائع عند تغيير الإدارة حيث تسعى الإدارة الجديدة إلى تحميل التكاليف والخسائر على الإدارة السابقة. وبذلك، تُظهر هذه الممارسات أن مرونة المعايير المحاسبية تتيح مجالاً للإدارة لممارسة تقديرات قد تؤثر على جودة الأرباح دون مخالفة القواعد المحاسبية المتبعة (زين الدين وآخرون، ٢٠٢١).

ومن العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على جودة الأرباح، **التغيير في السياسات والطرق المحاسبية،** إذ تسمح المعايير المحاسبية للإدارة باختيار الطرق التي تراها مناسبة، كما تمنحها الحق في تغيير السياسات المحاسبية المتبعة بشرط الإفصاح عن التغييرات وتأثيرها على القوائم المالية. ومع ذلك، قد يتم استغلال هذه الحرية بطرق غير ملائمة، حيث يمكن للإدارة اختيار أو تعديل الطرق المحاسبية بما يخدم مصالحها الخاصة دون اعتبار لحقوق المساهمين والأطراف الأخرى أصحاب المصلحة (معاطي، ٢٠١٦).

كما يعد **سوء تطبيق مفهوم الأهمية النسبية** من التحديات التي تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية. فالأهمية النسبية هي مبدأ أساسي في المحاسبة، حيث تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تعديلها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين. وقد يؤدي سوء الفهم أو التفسير الخاطئ لهذا المفهوم إلى التأثير على الأرباح المحاسبية، سواء من خلال استبعاد بعض المعلومات الهامة أو المبالغة في تضمين معلومات أقل أهمية. ونظرًا لأن الأهمية النسبية مفهوم مرن وغير محدد بكمية ثابتة، فإن تقدير تأثيرها يعتمد على طبيعة البند المالي ومدى تأثيره على مستخدمي القوائم المالية. وعلى الرغم من أن معايير المحاسبة الدولية توفر إرشادات لتطبيق هذا المفهوم، إلا أن التفسيرات المتعددة قد تؤدي إلى تباين في ممارسات الشركات عند

تحديد البنود الجوهرية في القوائم المالية (محمد، ٢٠١٠). كذلك يمكن أن يؤثر **التحفظ المحاسبي** على جودة الأرباح، حيث يقوم على توخي الحذر في تسجيل الإيرادات والأرباح، في حين يتم الاعتراف بالخسائر المحتملة بشكل فوري. وترتبط درجة التحفظ في السياسات المحاسبية باختيار الشركة، حيث يؤدي اتباع سياسات متحفظة إلى تقليل الأرباح المعلنة مقارنة بالأساليب المحاسبية الأخرى. ومن ناحية أخرى، فإن عدم وجود درجة كافية من التحفظ قد يؤدي إلى المبالغة في تقدير الأرباح، مما يؤثر على مصداقية التقارير المالية ويزيد من مخاطر الاستثمار (منصور، ٢٠١٥).

وللتغلب على هذه المعوقات، قدم عبد العال (٢٠١٣) مجموعة من الآليات والوسائل التي يمكن أن تسهم في تحقيق جودة الأرباح المحاسبية. من بين هذه الوسائل **الحد من مرونة السياسات المحاسبية**، حيث يؤدي استخدام سياسات محاسبية مختلفة دون مراعاة الثبات في التطبيق إلى تقليل جودة أرقام الأرباح المعلنة، مما يجعل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية ومرونة السياسات غير واضحة. كما يعد **الفحص الجيد والفعال للتدفقات النقدية** أمراً ضرورياً لتفادي حدوث ارتباك أو تدهور في السياسات المالية للمنشأة، مما يساهم في تحقيق صافي ربح يعبر عن الأداء التشغيلي الحقيقي للشركة. إضافة إلى ذلك، يُعد **التحكم في معدلات النمو والعائد** أحد العوامل المهمة في تحقيق جودة الأرباح المحاسبية، حيث يجب أن ينعكس رقم الربح على معدلات العائد على حقوق الملكية والمبيعات والأصول، مما يؤكد الارتباط بين معدلات العائد وجودة الأرباح. ومن العوامل المهمة أيضاً في هذا الصدد **كفاءة الإدارة**، والتي تتمثل في قدرتها على إدارة الأصول بكفاءة، وسرعة تحديد المخزون، والاهتمام بالعوامل المؤثرة في الربح التشغيلي للشركة. وأخيراً، فإن **التقييم السوقي والتقديرات المحاسبية** تلعب دوراً هاماً في تحسين جودة الأرباح المحاسبية، حيث تعتمد الأسواق على التحليلات المالية والمستشارين الماليين، مما يعزز من جودة الأرباح المحاسبية، وهو ما ينعكس على قيمة الأسهم وحجم التداول المرتبط بها. ومن الضروري أيضاً مراعاة الدقة في التقديرات المحاسبية، خاصة في ظل عدم التأكد، لضمان مصداقية التقارير المالية.

وبناءً عليه، **يخلص الباحث** إلى أن جودة الأرباح المحاسبية تتأثر بعدد من العوامل التي قد تعيق تحقيقها، مثل التقديرات المحاسبية، وتأثير مرونة المعايير المحاسبية، والتغيرات في السياسات والطرق المحاسبية، وسوء تطبيق مفهوم الأهمية النسبية، والتحفظ المحاسبي. هذه العوامل تتيح مجالاً للإدارة لممارسة تقديرات محاسبية قد تؤثر على مصداقية التقارير المالية وتقلل من قدرة

المستثمرين وأصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وشفافة. وفي سبيل الحد من هذه المعوقات وتعزيز جودة الأرباح المحاسبية، يؤكد الباحث أن تحسين جودة الأرباح المحاسبية يتطلب التزام الشركات بممارسات محاسبية سليمة، وتوفير بيئة تنظيمية ورقابية قوية تضمن الشفافية في إعداد التقارير المالية، مما يساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتحقيق استقرار الأسواق المالية.

وفيما يتعلق بالنظريات المفسرة لجودة الأرباح، تناولت الدراسات المحاسبية مجموعة من النظريات التي تساعد في تفسير العوامل المؤثرة على مستوى جودة الأرباح. وفي هذا السياق أشار الشاهد والعناني (٢٠١٥) إلى عدد من النظريات التي يمكن أن تفسر كيفية تأثير العوامل المختلفة على جودة الأرباح. إذ تفترض **نظرية التعاقد الكفؤ (Efficient Contracting Theory)** أن العقود الفعالة تساهم في تقليل تعارض المصالح داخل الشركة، مما يدفع المديرين إلى استخدام الخيارات المتاحة لهم بكفاءة عالية، وهو ما يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على جودة الأرباح. وتشمل هذه العقود عقود الديون التي تنظم العلاقة بين الشركات والمقرضين، بالإضافة إلى عقود مكافآت الإدارة التي تهدف إلى تحفيز المديرين على تحقيق الأداء الأمثل (Bowen et al., 2008).

ومن ناحية أخرى، توضح **نظرية الوكالة (Agency Theory)** أن المديرين قد لا يعملون دائماً بما يخدم مصالح المساهمين، بل قد يقومون بتعديل الأرباح لتعكس صورة مالية غير دقيقة، مما قد يؤثر على قرارات المستثمرين. ووفقاً لهذه النظرية، فإن تضارب المصالح بين الملاك والمديرين قد يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، خاصة عندما يمارس المديرون إدارة الأرباح لتحقيق مكاسب شخصية، مثل زيادة مكافآتهم أو تحسين تقييم السوق لأدائهم (Jensen & Meckling, 1976).

ومن منظور **نظرية الإشارة (Signaling Theory)**، والتي تفترض أن الشركات التي تحقق أرباحاً ذات جودة عالية تسعى إلى إرسال إشارات إيجابية إلى المستثمرين عبر الإفصاح المحاسبي، وتُظهر الشركات التي تتمتع بأداء مالي قوي التزاماً بالإفصاح المالي الواضح، في حين قد تتردد الشركات ذات الأرباح منخفضة الجودة في تقديم تقارير مالية شفافة، مما قد يؤثر على قرارات المستثمرين بشأنها (Spence, 1973).

ومن ناحية أخرى، تناولت **نظرية التكاليف السياسية (Political Cost Theory)** جانباً مختلفاً، حيث تفترض أن الشركات قد تلجأ إلى تعديل أرباحها بهدف تقليل التدخل الحكومي أو تقليل الأعباء الضريبية المفروضة عليها، فالشركات الكبيرة، على سبيل المثال، قد تقوم بتخفيض أرباحها بشكل مصطنع لتجنب فرض ضرائب أعلى أو تقليل احتمالية التدخل الحكومي في أنشطتها (Watts & Zimmerman, 1986). أما **نظرية القيود التعاقدية (Contracting Theory)**، فتري أن جودة الأرباح تؤثر بشكل مباشر على العقود التي تربط الشركات بمختلف الأطراف، مثل المستثمرين والمقرضين، وتُعتبر الشركات التي تتمتع بجودة أرباح عالية أكثر قدرة على تعزيز ثقة المستثمرين، مما ينعكس بشكل إيجابي على شروط التمويل والائتمان التي تحصل عليها (Holthausen & Watts, 2001). وأخيراً، تؤكد **نظرية النخبة الإدارية العليا (Upper Echelons Theory)** على أن الخصائص الشخصية للمديرين التنفيذيين، مثل العمر، والجنس، والخلفية التعليمية، والخبرة، تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية، فوفقاً لهذه النظرية، فإن المديرين الذين يتمتعون بدرجة عالية من الحذر والشفافية أكثر ميلاً لتحقيق جودة أرباح مرتفعة مقارنة بغيرهم، حيث تعكس قراراتهم التزاماً أكبر بالممارسات المحاسبية السليمة (Hambrick & Mason, 1984).

بناءً على ما سبق، يرى الباحث أن جودة الأرباح المحاسبية تتأثر بعدد من العوامل التي يمكن أن تفسرها النظريات المختلفة. فمن خلال **نظرية التعاقد الكفؤ**، يتضح أن جودة الأرباح تعتمد على كفاءة العقود الداخلية في الحد من تعارض المصالح. بينما تبرز **نظرية الوكالة** الحاجة إلى رقابة صارمة لمنع المديرين من إدارة الأرباح بطرق تؤدي إلى تضليل المستثمرين. أما **نظرية الإشارة** فتؤكد على أهمية الإفصاح المالي كوسيلة لتعزيز ثقة المستثمرين، في حين تشير **نظرية التكاليف السياسية** إلى أن بعض الشركات قد تتلاعب بأرباحها لتقليل الأعباء الضريبية أو تجنب التدخل الحكومي. كما توضح **نظرية القيود التعاقدية** تأثير جودة الأرباح على العقود المالية، بينما تلفت **نظرية النخبة الإدارية العليا** الانتباه إلى تأثير الخصائص الشخصية للمديرين على جودة التقارير المالية.

وفيما يتعلق بمقاييس جودة الأرباح، أوضح السهلي (٢٠٠٦) أن اختلاف مستخدمي التقارير المالية، وبالتالي اختلاف الأهداف من استخدام تلك التقارير، يؤدي إلى اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمفهوم جودة الأرباح، وهذا يؤدي إلى اختلاف المقاييس المستخدمة للوقوف على

مستوى جودة الأرباح أو تحديده. كذلك هناك اختلاف بين واضعي المعايير المحاسبية والمستثمرين والدائنين في وجهة نظرهم حول مفهوم جودة الأرباح، وبالتالي يؤدي هذا الاختلاف إلى استخدام مقاييس مختلفة لقياس مستوى جودة الأرباح. ورغم تأكيد معايير المحاسبة على ضرورة تحقيق جودة عالية في الإفصاح المالي، إلا أنها لم تحدد مقياساً معيناً لجودة الأرباح، بل أشارت إلى مجموعة من الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في المعلومات المالية لضمان جودتها (Kenny & Larson, 2009).

ونظراً لأن مفهوم جودة الأرباح متعدد الأبعاد، فقد حاول الباحثون تطوير مقاييس مختلفة تعتمد على طبيعة استخدام التقارير المالية وأهداف المستخدمين، مما أدى إلى تباين وجهات النظر حول المقاييس المثلى لقياس جودة الأرباح (Kousenidis et al., 2013). وفي هذا السياق، أشار الشاهد والعناني (٢٠١٥) إلى أن جودة الأرباح ليست ظاهرة يمكن ملاحظتها بسهولة، وهو ما استدعى تطوير نماذج مختلفة لقياسها. وتعتمد هذه النماذج على الربح المحاسبي المعلن في التقارير المالية، حيث تلعب دقة النظام المحاسبي في قياس الأرباح دوراً رئيسياً في تحديد مستوى جودة الأرباح.

ولقد شهدت السنوات الأخيرة مزيداً من الاهتمام من قبل الباحثين، والجهات المعنية بمهنة المحاسبة بقضية جودة الأرباح المحاسبية معبراً عنها بمقاييس متعددة. وفي هذا الصدد قسم (Schipper and Vincent, 2003) مقاييس جودة الأرباح إلى أربع مجموعات رئيسية؛ تتعلق **المجموعة الأولى** بمقاييس جودة الأرباح المستندة إلى السلاسل الزمنية، والتي تشمل استمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، ودرجة التقلب في الأرباح. أما **المجموعة الثانية**، فتستند إلى العلاقة بين الدخل النقدي والاستحقاقات، ومن أمثلتها نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل، ومعدل التغير في الاستحقاقات المحاسبية. أما **المجموعة الثالثة**، فتشمل مقاييس جودة الأرباح القائمة على المفاهيم النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل مدى ملائمة المعلومات المحاسبية، ودرجة الاعتماد عليها، وإمكانية المقارنة بين المعلومات المالية، ومدى توافق المعلومات مع احتياجات أصحاب المصالح. بينما تركز **المجموعة الرابعة** على مقاييس جودة الأرباح المستندة إلى القرارات التنفيذية، والتي تتأثر بحجم التقديرات والأحكام الشخصية، ودوافع الإدارة، وتأثير متطلبات التنبؤ من قبل معدي التقارير المالية.

ومن ناحية أخرى قدمت دراسة، (Francis et al. (2008) سبعة مقاييس لجودة الأرباح (أشارت إليها بمواصفات الأرباح) والتي تعتبر مستخدمة على نطاق واسع في البحث المحاسبي، وقد صنفت مواصفات الأرباح بأنها؛ إما **تبني على أساس محاسبي (Accounting-Based Attributes)**؛ وتتمثل في جودة الاستحقاقات (Accruals Quality)، والاستمرارية (Persistence)، والمقدرة التنبؤية (Predictability)، وتمهيد الدخل (Smoothness). وتتخذ هذه المواصفات من النقدية أو الأرباح (أو مقاييس أخرى، والتي يمكن أن تشتق منها، مثل الاستحقاقات) لبناء مقياس مرجعي، ويتم تقديرها بناء على بيانات محاسبية (وليس بيانات السوق). أو **تبني على أساس سوقي (Market-Based Attributes)** وتتمثل في المقدرة التقييمية (Value Relevance)، والوقتية (Timeliness)، والتحفظ (Conservatism). وتأخذ هذه المواصفات في الاعتبار أسعار الأسهم وعوائدها كأساس مرجعي، وتعتمد على كل من البيانات المحاسبية وبيانات العوائد في تقديراتها.

ومن منظور آخر، حدد العطار وآخرون (٢٠١٩) أربعة مقاييس رئيسية لجودة الأرباح المحاسبية؛ حيث يتمثل المقياس الأول في **جودة الاستحقاقات**، والتي تقيس مدى التقارب بين صافي الربح والتدفقات النقدية التشغيلية، حيث يُعتبر وجود استحقاقات مرتفعة مؤشراً على انخفاض جودة الأرباح. أما المقياس الثاني، فهو **استمرارية الأرباح**، والذي يعكس مدى قدرة الأرباح الحالية على الاستمرار في الفترات المستقبلية، مما يجعله مؤشراً مهماً في تقييم الأسهم والاستثمارات طويلة الأجل، ويرتبط المقياس الثالث **بالمقدرة التنبؤية للأرباح**، والتي تشير إلى مدى قدرة الأرباح الحالية على التنبؤ بالأرباح المستقبلية، مما يجعلها مؤشراً حيوياً للمستثمرين عند تقييم استدامة العوائد. بينما يتمثل المقياس الرابع في **تمهيد الدخل**، والذي يعكس التدخل المتعمد من قبل الإدارة لتقليل تقلبات الأرباح باستخدام معلومات داخلية حول الأداء المستقبلي، حيث يُنظر إليه على أنه مؤشر على جودة الأرباح من منظور متخذي القرارات المالية.

وفي نفس السياق، صنّف السواح (٢٠٢٠) مقاييس جودة الأرباح إلى ثلاث فئات رئيسية؛ تتضمن **الفئة الأولى** خصائص الأرباح المحاسبية مثل استمرارية الأرباح، والاستحقاقات، وتمهيد الدخل، وتوقيت الاعتراف بالخسائر، ومدى انحراف الأرباح عن القيم الحقيقية. أما **الفئة الثانية**، فتتمثل في رد فعل المستثمرين للأرباح، مثل معامل الاستجابة للأرباح (Earnings Response Coefficient - ERC)، بينما تتضمن **الفئة الثالثة** المؤشرات الخارجية لجودة الأرباح، مثل

إعادة إصدار القوائم المالية بسبب الأخطاء أو التحريفات، وتأثير الأرباح المحاسبية على قرارات المستثمرين والمؤسسات المالية. ومن ناحية أخرى، أوضحت دراسة زين الدين وآخرون (٢٠٢١) أن جودة الأرباح يمكن قياسها من خلال مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى دقة وشفافية المعلومات المحاسبية. وتشمل هذه المؤشرات جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية للأرباح، ومدى ملاءمة الأرباح لاتخاذ القرارات الاستثمارية، والخلو من ممارسات إدارة الأرباح، وتحفظ الأرباح، والتوقيت الملائم للاعتراف بالأرباح.

بناءً على ما سبق، يرى الباحث أن مقاييس جودة الأرباح تعكس مدى قدرة التقارير المالية على تقديم صورة دقيقة وشفافة عن الأداء المالي للشركات. ونظرًا لتعدد الأبعاد المرتبطة بجودة الأرباح، لم يتوصل الباحثون إلى مقياس موحد، بل تم تطوير مجموعة من المقاييس التي تعتمد على طبيعة القرارات المالية والاستثمارية التي يتم اتخاذها بناءً على الأرباح المحاسبية. وتشمل هذه المقاييس استمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية، وجودة الاستحقاقات، وتمهيد الدخل، ومدى ملاءمة الأرباح للمستخدمين. وفي إطار هذا البحث، سيعتمد الباحث على استمرارية الأرباح لقياس مستوى جودة الأرباح، حيث يُنظر إلى استمرارية الأرباح على أنها مؤشر رئيسي يعكس مدى قدرة الشركة على تحقيق أرباح مستقرة ومستدامة على المدى الطويل، مما يعزز من جودة التقارير المالية ويُمكن المستثمرين وأصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات أكثر دقة. لذا، سيتم تحليل هذه الاستمرارية كمقياس رئيسي لجودة الأرباح، مما يتيح فهماً أعمق لمدى استقرار الأداء المالي للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.

## ٧-٢ تحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة ومستوى جودة الأرباح، واشتقاق الفرض الأول للبحث.

تعد الخصائص التشغيلية للشركات من العوامل الأساسية التي تؤثر على أدائها المالي واستقرار أرباحها على المدى الطويل، وتلعب دوراً محورياً في تحديد مدى قدرتها على تحقيق أرباح مستدامة وذات جودة عالية. وتعكس جودة الأرباح مدى استمراريته، وهو ما يشكل عاملاً مهماً في تقييم الأداء المالي للشركة من قبل المستثمرين وأصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، يسعى هذا الجزء من البحث إلى تحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة ومستوى جودة أرباحها، من خلال توضيح كيف تؤثر هذه الخصائص على استمرارية الأرباح واتساقها عبر الفترات الزمنية المختلفة. ومن خلال هذا التحليل، سيتم اشتقاق الفرض الأول للبحث، والذي يستند إلى الفرضية

القائلة بوجود علاقة معنوية بين الخصائص التشغيلية للشركة ومستوى جودة أرباحها، مما يعزز من فهم طبيعة العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة وجودة أرباحها في بيئة الأعمال السعودية. وقد استهدف العديد من الدراسات تحليل جودة الأرباح وتأثير الخصائص التشغيلية للشركة عليها. فعلي سبيل المثال، استهدفت دراسة (Dechow et al. (2010 الوصول إلى مقاييس يمكن استخدامها لقياس مستوى جودة الأرباح والمحددات المتعلقة بالقياس. وتوصلت الدراسة إلى أن جودة الأرباح لا يمكن قياسها بمؤشر واحد، بل تتأثر بعوامل متعددة تشمل؛ الخبرة في إعداد التقارير المالية، والحوكمة والرقابة، وخصائص الشركة، وجودة المراجعة، وحوافز أسواق رأس المال، بالإضافة إلى عوامل خارجية منها؛ متطلبات سوق رأس المال، والأنظمة الضريبية. وفي السياق الأردني، استهدفت دراسة حمدان (٢٠١٢) تحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر في مستوى جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٥٠ شركة صناعية مقيدة في سوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٩. وقد توصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى جودة أرباح الشركات الصناعية الأردنية. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لحجم الشركة وعقود الدين وجودة المراجعة على مستوى جودة الأرباح.

وباستخدام عينة من الشركات الأمريكية بعدد مشاهدات بلغ ٧٨٤٨٣ مشاهدة خلال الفترة ١٩٨٩ - ٢٠٠٩، استهدفت دراسة (Demerjian et al. (2013 اختبار العلاقة بين القدرة الادارية ومستوى جودة الأرباح. وقد استخدمت الدراسة أربعة مقاييس لقياس جودة الربح هي (استمرارية الأرباح، وجودة الاستحقاقات، ومقدار الخطأ في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، والتعديلات على قائمة الدخل). وقد توصلت الدراسة إلى أن قدرة المديرين تؤثر في دقة التقديرات المحاسبية، مما ينعكس إيجاباً على مستوى جودة الأرباح. وفي سياق آخر، استهدفت دراسة (Hassan and Farouk (2014 تحليل تأثير بعض خصائص الشركة وهي (حجم الشركة، والرفع المالي، والملكية المؤسسية، والربحية، والسيولة، ونمو الشركة) على جودة الأرباح في قطاع النفط والغاز في نيجيريا، وذلك باستخدام عينة من ٩ شركات تنتمي لقطاع النفط والغاز مقيدة بسوق الأوراق المالية بنيجيريا خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كلٍ من الرفع المالي، والسيولة، ونمو الشركة ومستوى جودة الأرباح، ووجود علاقة سلبية ومعنوية بين كلٍ من حجم الشركة والملكية المؤسسية والربحية ومستوى جودة الأرباح. واستكمالاً لذلك، استهدفت دراسة (Paulo et al. (2014 تحليل العلاقة بين خصائص

الشركة ومستوى جودة الأرباح المحاسبية، وذلك باستخدام عينة من ٢٥٢٦ شركة من الشركات العامة بأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١١. وقد توصلت الدراسة إلى أن التقارير المالية في شركات أمريكا اللاتينية أقل تحفظاً (باستثناء الشركات البرازيلية) وأنها تتشابه في مستوى جودة الأرباح عند المقارنة مع شركات أمريكا الجنوبية. وبالنسبة لجودة الاستحقاقات توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف معنوي خاصة بالنسبة للشركات البرازيلية. وقد أرجعت الدراسة هذه الاختلافات في مستوى جودة الأرباح بين الشركات إلى اختلاف الخصائص التشغيلية لشركات العينة.

وفي السياق الأوروبي، استهدفت دراسة (Strohmenger 2014) تحليل العلاقة بين خصائص الشركة المتمثلة في (الأداء المالي، والرفع المالي، والربحية) وجودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ١٥١ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية في ألمانيا خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٤. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الرفع المالي وجودة الأرباح. ووجود علاقة إيجابية ومعنوية بين النسب المالية للشركة وربحياتها ومستوى جودة أرباحها. واستكمالاً لذلك، استهدفت دراسة الشاهد والعناني (٢٠١٥) اختبار أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات على مستوى جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة شملت ٢٤ شركة أردنية تنتمي إلى قطاع التأمين بسوق عمان للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠١٣ بعدد مشاهدات بلغ ٢٠٥ مشاهدة. وقد استخدمت الدراسة جودة الاستحقاقات، ونموذج جونز للاستحقاقات الاختيارية لقياس جودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كل من الملكية المؤسسية ونمو الشركة وجودة الأرباح في كلا النموذجين المستخدمين لقياس جودة الأرباح. كما وجدت الدراسة علاقة معنوية بين الملكية الحكومية وجودة الأرباح في نموذج الاستحقاقات الاختيارية، بينما أظهر متغير الربحية علاقة معنوية في نموذج جودة الاستحقاقات فقط.

وفي نيجيريا، استهدفت دراسة (Uwuigbe et al. 2015) اختبار العلاقة بين خصائص الشركة وجودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٢٠ شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية النيجيري خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وذلك من خلال تحليل العلاقة بين حجم الشركة، ومعدل النمو، والرفع المالي، وجودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم الشركة وجودة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير معنوية بين الرفع المالي وجودة الأرباح. وأخيراً توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين معدل نمو الشركة وجودة

الأرباح. وفي السياق المحلي، استهدفت دراسة Bassiouny (2016) فحص أثر خصائص الشركة والمتمثلة في (حجم الشركة، وعمر الشركة، وجودة المراجعة، والرفع المالي) على جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٦٠ شركة غير مالية مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ بإجمالي عدد مشاهدات ٣٠٠ مشاهدة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الرفع المالي وجودة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير معنوية بين كل من حجم الشركة، وعمر الشركة، وجودة المراجعة وجودة الأرباح.

وفي نفس السياق، استهدفت دراسة خريس (٢٠١٧) التعرف على العوامل المؤثرة على مستوى جودة الأرباح، بالإضافة إلى مقارنة مستوى جودة الأرباح بين الشركات التي تتعامل وفقاً للشرعية الإسلامية والشركات الأخرى، وذلك باستخدام عينة من الشركات الأردنية المقيدة ببورصة عمان خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وقد استخدمت الدراسة نموذج (Dechow et al., 1995) لقياس جودة الأرباح. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين نسبة التدفقات النقدية إلى إجمالي الأصول وبين جودة الأرباح، بالإضافة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين ربحية الشركة وجودة الأرباح.

وباستخدام عينة شملت جميع البنوك الأردنية التجارية البالغ عددها (١٣) وعدد مشاهدات (١١٧) خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٥، استهدفت دراسة الشاهد والعناني (٢٠١٧) التعرف على أثر متغيرات هيكل الملكية وخصائص البنوك الأردنية على جودة الأرباح. وقد تم استخدام خمسة مقاييس لجودة الأرباح هي (الاستحقاقات الاختيارية، والاستمرارية، وتمهيد الدخل، وجودة الاستحقاقات). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين معدل النمو ومستوى جودة الأرباح بالنسبة لجميع المقاييس المستخدمة لقياس جودة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين حجم البنك ومستوى جودة الأرباح المقاس بتمهيد الدخل، وجودة الاستحقاقات. وأخيراً توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين متغير الرفع المالي وجودة الأرباح المقاسة بجودة الاستحقاقات، بينما متغير العائد المالي لم يكن له تأثير على أي مقياس من المقاييس المستخدمة لقياس جودة الأرباح.

وفي السياق السعودي، استهدفت دراسة عبيد (٢٠١٧) اختبار أثر خصائص الشركة على مستوى جودة أرباحها، وذلك بالتطبيق على عينة من ٦٢ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وقد اعتمدت الدراسة على مقاييس متعددة الأبعاد لقياس

جودة الأرباح تشمل (الاستمرارية، والمقدرة التنبؤية، وتمهيد الدخل، والملائمة، ونسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل). كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص الشركة تشمل (حجم الشركة، وهيكل الملكية، والرفع المالي، ونوع النشاط، والربحية، ومعدل النمو) والتي تعتبر بمثابة محددات ترتبط بجودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين كل من هيكل الملكية، وحجم الشركة، والرفع المالي، وربحية الشركة وجودة الأرباح المحاسبية. وفي سياق آخر، استهدفت دراسة (Ambrose and Inuwa (2020) تحليل أثر خصائص الشركة على جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٨٨ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية في نيجيريا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨ بعدد مشاهدات ٦١٦ مشاهدة، وقد تم جمع البيانات من التقارير المالية السنوية للشركات ومن قاعدة بيانات Thomson Reuters DataStream. وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير معنوية بين حجم الشركة وجودة الأرباح، حيث أظهرت الشركات الكبيرة نفس مستوى جودة الأرباح مقارنة بالشركات الصغيرة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كل من الرفع المالي، والخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة، وعمر الشركة ومستوى جودة الأرباح، مما يشير إلى أن الشركات الكبيرة لا تتمتع بجودة أرباح أعلى من الشركات الصغيرة، والشركات ذات الرفع المالي والإدارة ذات الخبرة المالية تحقق جودة أرباح أعلى، وأن الشركات الأقدم أكثر تحقيقاً لجودة الأرباح.

وفي ذات السياق، استهدف دراسة (Kelvin (2020) اختبار العلاقة بين خصائص الشركة وجودة الأرباح في الشركات الصناعية في نيجيريا، وذلك باستخدام عينة من ٦ شركات صناعية مقيدة بسوق الأوراق المالية في نيجيريا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨. وقد تم قياس مستوى جودة الأرباح بمقياس استمرارية الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين جودة الأرباح وخصائص الشركات، وخاصة العائد على الأصول ونسبة السيولة. كما استهدفت دراسة (Tajudeen (2020) تناول أثر خصائص الشركة وجودة المراجعة على جودة الأرباح في الشركات الصناعية في نيجيريا خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة تؤثر بشكل معنوي على جودة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة وعمر الشركة لم يكن لهما تأثير معنوي على جودة الأرباح.

وباستخدام عينة من ٤٢٦ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية بسنغافورة (SGX) خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وبعدد مشاهدات ٨٥٢ مشاهدة، استهدفت دراسة (Gozali et al. (2021) تحليل العلاقة بين خصائص الشركة وهي (حجم الشركة، وعمر الشركة، والرفع المالي، والربحية) ومستوى جودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين كل من حجم الشركة وعمر الشركة ومستوى جودة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير معنوية بين كل من الرفع المالي والربحية ومستوى جودة الأرباح. ومن ناحية أخرى، استهدفت دراسة (Abdel Megeid (2022) اختبار أثر كل من حوكمة الشركات وجودة المراجعة وخصائص الشركة على مستوى جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٥٦ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، وذلك بعدد مشاهدات بلغ ٣٣٦ مشاهدة. وقد تم قياس جودة الأرباح بنسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى صافي الدخل. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كل من استقلالية مجلس الإدارة، وحجم المجلس، وجودة المراجعة، وحجم الشركة والرفع المالي ومستوى جودة الأرباح. ووجود علاقة سلبية ومعنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي ومستوى جودة الأرباح.

وفي آسيا، استهدفت دراسة (Laurencia and Mulyana (2022) تحليل أثر خصائص الشركة وجودة المراجعة على مستوى جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ١٠١ شركة غير مالية مقيدة بسوق الأوراق المالية في إندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين جودة المراجعة ومستوى جودة أرباح الشركات. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير معنوية بين كل من حجم الشركة، والرفع المالي، والربحية، وعمر الشركة وجودة الأرباح. وأخيراً توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية الإدارية ومستوى جودة الأرباح. وفي نفس السياق، استهدفت دراسة (Widianingsih et al. (2022) تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركة والتي تتضمن (الربحية، والنمو، والرفع المالي، وحجم الشركة) على مستوى جودة الأرباح في الشركات الإندونيسية، وذلك باستخدام عينة من ٥٥٦ شركة غير مالية مقيدة بسوق الأوراق المالية في إندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الربحية ومستوى جودة الأرباح، حيث تميل الشركات الأكثر ربحية إلى إصدار تقارير مالية أكثر دقة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين كل من الرفع المالي، والنمو، وحجم الشركة ومستوى جودة الأرباح.

وباستخدام عينة من ٦٦ شركة مقيدة بسوق باريس للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، استهدفت دراسة قريشي وآخرون (٢٠٢٣) فحص أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركة على جودة الأرباح المحاسبية. وقد تم قياس جودة الأرباح المحاسبية باستخدام الاستحقاقات الاختيارية المقاسة بنموذج (Kothari et al., 2005). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وجودة الأرباح المحاسبية. ومن ناحية أخرى، لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين كلٍ من الرفع المالي ونسبة تغطية الديون ونمو المبيعات ومستوى جودة الأرباح المحاسبية. كما استهدفت دراسة Yassin et al. (2023) استقراء الدراسات المتعلقة بجودة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث المستقبلي لفهم جودة الأرباح بشكل أعمق. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة الأرباح تتأثر بعوامل متعددة مثل الأداء المالي للشركة، ومستوى الدين، وحجم الشركة. كما أشارت الدراسة إلى أن مجالس الإدارة المستقلة، والرقابة الداخلية القوية، والمراجعين الكبار (Big 4) يساهمون في تحسين جودة الأرباح، بينما تؤدي حوافز السوق مثل إصدار الأسهم والطروحات العامة الأولية (IPOs) إلى تحفيز إدارة الأرباح. وأكدت الدراسة أن تأثير هذه العوامل يختلف باختلاف مقاييس جودة الأرباح، مما يشير إلى الحاجة إلى أبحاث مستقبلية تركز على دراسة التفاعلات بين هذه العوامل بدلاً من تحليل كل عامل بشكل منفصل.

وأخيراً، استهدفت دراسة Alrobai et al. (2025) تحليل أثر بعض خصائص الشركة وهي (حجم الشركة، والرفع المالي، والربحية، وهيكل الملكية) على جودة الأرباح في الأسواق المالية الناشئة، مع التركيز على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري، وذلك باستخدام عينة من ٧٥ شركة خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٢. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كلٍ من الرفع المالي والربحية واستمرارية الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين حجم الشركة والملكية المؤسسية وجودة الأرباح تأخذ شكل حرف U.

ومن خلال استقراء الدراسات السابقة التي تناولت أثر الخصائص التشغيلية للشركة على جودة الأرباح، **يتضح للباحث** أن هناك العديد من المتغيرات التي تمت دراستها كمحددات لجودة الأرباح، كما أن نتائج هذه الدراسات أظهرت تباينات واضحة. فعلى سبيل المثال، أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم الشركة وجودة الأرباح، حيث تميل الشركات الأكبر إلى الإفصاح عن الأرباح بجودة أعلى بسبب الرقابة التنظيمية القوية والمساءلة الأعلى (e.g.,

(Hassan & Farouk, 2014; Uwuigbe et al., 2015; Gozali et al., 2021) كما أظهرت بعض الدراسات أن الشركات الأكبر لديها قدرة أكبر على تقديم تقارير مالية أكثر تحفظاً وأقل عرضة للتلاعب المحاسبي (Bassiouny, 2016). وفي المقابل، أشارت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وجودة الأرباح، مما يعكس تباين تأثير هذا المتغير باختلاف السياقات الاقتصادية والتنظيمية، مما يشير إلى أن العوامل الأخرى مثل الحوكمة الداخلية، والسياسات المحاسبية، قد تكون أكثر تأثيراً من الحجم وحده (e.g., Paulo et al., 2014; Ambrose & Inuwa, 2020). ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة Alrobai et al. (2025) إلى أن العلاقة بين حجم الشركة وجودة الأرباح ليست خطية، وإنما تأخذ شكل حرف U، أي أن الشركات الصغيرة والكبيرة تحقق جودة أرباح أعلى مقارنة بالشركات متوسطة الحجم.

**وفيما يتعلق بالعلاقة بين عمر الشركة وجودة الأرباح،** أظهرت بعض الدراسات علاقة إيجابية ومعنوية بين عمر الشركة وجودة الأرباح، حيث أن الشركات الأقدم تكتسب خبرة في إعداد التقارير المالية وتمتلك أنظمة محاسبية أكثر تطوراً، مما ينعكس على جودة الأرباح (e.g., Ambrose & Inuwa, 2020; Gozali et al., 2021). وفي المقابل، لم تجد بعض الدراسات أي علاقة معنوية بين عمر الشركة وجودة الأرباح، مما قد يعكس تبايناً في طبيعة إدارات الشركات الأقدم مقارنة بالأحدث، أو عدم تأثير جودة الأرباح بالعمر بقدر تأثيرها بعوامل أخرى مثل مستوى الحوكمة (e.g., Tajudeen, 2020; Laurencia & Mulyana, 2022). **وفيما يتعلق بالعلاقة بين الرفع المالي وجودة الأرباح،** أكد العديد من الدراسات وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الرفع المالي وجودة الأرباح، حيث أن الشركات ذات الديون المرتفعة قد تميل إلى إدارة الأرباح لتخفيف الضغوط المالية وتلبية متطلبات المقرضين (e.g., Hassan & Farouk, 2014; Strohmenger, 2014; Bassiouny, 2016). ومن ناحية أخرى، توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الرفع المالي وجودة الأرباح، مما يشير إلى أن الشركات قد تتبع سياسات مختلفة في إدارة الأرباح بغض النظر عن مستوى ديونها (e.g., Uwuigbe et al., 2015; Gozali et al., 2021). وفي المقابل، أظهرت دراسات أخرى علاقة إيجابية بين الرفع المالي وجودة الأرباح، حيث تسعى الشركات ذات الديون المرتفعة للحفاظ على جودة تقاريرها المالية لضمان ثقة المستثمرين والمقرضين (e.g., Ambrose & Inuwa, 2020; Alrobai et al., 2025).

وفيما يتعلق بالعلاقة بين ربحية الشركة وجودة الأرباح، توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الربحية وجودة الأرباح، حيث أن الشركات الأكثر ربحية تميل إلى إعداد تقارير مالية أكثر دقة وشفافية، حيث يتوفر لديها حوافز أقل لإدارة الأرباح (e.g., Hassan, 2022; Farouk, 2014; Widianingsih et al., 2022). وفي المقابل أشارت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الربحية وجودة الأرباح، مما يشير إلى إمكانية تأثر جودة الأرباح بعوامل أخرى مثل هيكل الحوكمة أو ظروف السوق (e.g., Gozali et al., 2021; Laurencia, 2022). وفيما يتعلق بالعلاقة بين نوع النشاط وجودة الأرباح، توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية بين نوع النشاط وجودة الأرباح، حيث تختلف جودة الأرباح باختلاف القطاع الذي تنتمي إليه الشركة، حيث تميل بعض القطاعات مثل البنوك والتأمين إلى الإفصاح بجودة أعلى نظرًا للمتطلبات التنظيمية الصارمة (عبيد، ٢٠١٧؛ Paulo et al., 2014). وفي المقابل لم تتوصل دراسات أخرى إلى وجود علاقة معنوية بين نوع النشاط وجودة الأرباح، مما يعكس إمكانية تأثير عوامل أخرى مثل درجة المنافسة والرقابة الداخلية في كل قطاع (Abdel Megeid, 2022). وبناءً على ما تقدم، يمكن اشتقاق الفرض الأول للبحث، وفرعياته في صورته البديلة وذلك على النحو التالي:

**H<sub>1</sub>: توجد علاقة معنوية بين الخصائص التشغيلية للشركة ومستوى جودة أرباحها.**

وسوف يتم تقسيم هذا الفرض إلى خمسة فروض فرعية، وذلك كما يلي:

**H<sub>1a</sub>: توجد علاقة معنوية بين حجم الشركة ومستوى جودة أرباحها.**

**H<sub>1b</sub>: توجد علاقة معنوية بين عمر الشركة ومستوى جودة أرباحها.**

**H<sub>1c</sub>: توجد علاقة معنوية بين الرفع المالي ومستوى جودة أرباحها.**

**H<sub>1d</sub>: توجد علاقة معنوية بين ربحية الشركة ومستوى جودة أرباحها.**

**H<sub>1e</sub>: توجد علاقة معنوية بين نوع نشاط الشركة ومستوى جودة أرباحها.**

**٣-٧ تحليل العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى جودة الأرباح، واشتقاق الفرض الثاني**

**للبحث.**

يُعد هيكل الملكية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر على جودة الأرباح في الشركات، حيث يعكس تركيبة المساهمين ومدى تركّز أو تشتت حقوق الملكية بينهم. وتؤثر طبيعة المالكين، سواء كانوا أفراداً، أو مؤسسات، أو حكومات، أو مستثمرين أجانب، على الحوافز والممارسات المحاسبية

التي تعتمد عليها الشركات في إعداد تقاريرها المالية. وتشير الدراسات إلى أن بعض أنماط الملكية قد تكون أكثر تحفيزاً لتقديم معلومات مالية ذات مصداقية عالية، بينما قد يسهم البعض الآخر في إدارة الأرباح بهدف تحقيق مصالح معينة. وفي هذا السياق، يسعى الباحث خلال هذا الجزء من البحث إلى تحليل العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى جودة الأرباح، وذلك من خلال استقراء الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى جودة أرباح الشركة.

وفي هذا السياق، استهدفت دراسة Hashim and Devi (2008) اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية وجودة الأرباح في الشركات الماليزية، وذلك باستخدام عينة من ٢٨٠ شركة غير مالية مقيدة بسوق الأوراق المالية في ماليزيا خلال عام ٢٠٠٤. وقد توصلت الدراسة إلى أن مدة خدمة أعضاء مجلس الإدارة ترتبط إيجابياً بجودة الأرباح، وكذلك الملكية الأجنبية والملكية العائلية. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح. ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة Latif et al. (2008) إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح معبراً عن الجودة بأربعة أبعاد هي (القيمة التنبؤية، والحياد، والوقتية، وصدق العرض)، وأرجعت الدراسة ذلك إلى أنه كلما زاد مستوى الملكية المؤسسية يتحسن مستوى الإشراف للمستثمر المؤسسي ويحدث تحسن في جوده الأرباح.

وباستخدام عينة من ١٧٤ شركة متعددة الجنسيات من ٢٩ دولة مختلفة خلال الفترة ١٩٨٠ - ٢٠٠٣، استهدفت دراسة Ben-Nasr et al. (2009) اختبار أثر أنماط هيكل الملكية المتمثلة في (الملكية المحلية، والملكية الأجنبية، والملكية الحكومية) على مستوى جودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لكلاً من الملكية الحكومية والملكية الأجنبية على جودة الأرباح في ضوء ما آلت له مقاييس جودة الأرباح المستخدمة وهي (انخفاض جودة الاستحقاقات، انخفاض مستوى التحفظ). كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي للملكية المحلية على جودة الأرباح. وفي السياق الأمريكي، استهدفت دراسة Givoly et al. (2009) مقارنة مستوى جودة الأرباح بين الشركات ذات الملكية العامة والشركات ذات الملكية الخاصة، وذلك باستخدام عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨. وقد تم قياس جودة الأرباح باستخدام الاستحقاقات، والتحفظ المحاسبي، وإدارة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الملكية العامة لديها جودة استحقاقات أقل وتمارس إدارة الأرباح بشكل أكبر، ولكنها تُظهر تحفظاً محاسبياً أكبر مقارنة بالشركات الخاصة.

وفي سياق آخر، استهدفت دراسة (Katz (2009 اختبار العلاقة بين أنماط هيكل الملكية المتمثلة في (الملكية الخاصة، والملكية الادارية) ومستوى جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٢٨ شركة كولومبية مقيدة بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كل من الملكية الخاصة والملكية الإدارية ومستوى جودة أرباح الشركة. وفي السياق المحلي، توصلت دراسة (Al-Fayoumi et al. (2010 من خلال اختبارها تأثير الملكية الإدارية على مستوى جودة الأرباح عن وجود تأثيراً سلبياً ومعنوياً للملكية الإدارية على مستوى جودة الأرباح. وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على عينة من ٣٩ شركة صناعية مقيدة بسوق الأوراق المالية بالأردن خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٥. وفي نفس السياق، استهدفت دراسة (Moradi and Nezami (2011 اختبار أثر هيكل الملكية (الملكية المؤسسية، تركيز الملكية) على جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ١١٤ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية بإيران خلال الفترة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين هيكل الملكية بنوعيه ومستوى جودة الأرباح. وفي السياق الأوروبي، قامت دراسة (Alves (2012 باختبار تأثير هيكل الملكية (الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية، وتركز الملكية) على مستوى جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٣٤ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية بالبرتغال خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح. في حين أظهرت كلاً من الملكية الإدارية والملكية المركزة علاقة إيجابية ومعنوية مع جودة الأرباح.

كما توصلت دراسة (Lin and Manowan (2012 إلى وجود علاقة بين نوعية المستثمر المؤسسي من حيث كونه مستثمر مؤسسي عابر أو قصير الأجل (يملك محفظة متنوعة بمعدلات دوران عالية) أو مستثمر مؤسسي طويل الأجل (يملك محفظة مركزة بمعدلات دوران منخفضة) والاستحقاقات الاختيارية كمقياس لجودة الأرباح، حيث ثبت وجود علاقة طردية قوية بين المستثمر المؤسسي العابر والاستحقاقات الاختيارية، في حين توجد علاقة عكسية وغير معنوية بين المستثمر المؤسسي طويل الأجل والاستحقاقات الاختيارية المحاسبية. وبالتطبيق على قطاع الفنادق، استهدفت دراسة شقور (٢٠١٥) اختبار العلاقة بين هيكل الملكية (الملكية المؤسسية، والملكية العائلية، وتركز الملكية) وجودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ١١ فندق شملت جميع الفنادق المقيدة بسوق الأوراق المالية بالأردن خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٢. وقد توصلت الدراسة

إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح. في حين أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ومعنوية بين الملكية المركزة وجودة الأرباح. وأخيراً توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية العائلية وجودة الأرباح.

وباستخدام عينة من ٥٠٨ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية بماليزيا خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، استهدفت دراسة (Al-Rassas and Kamardin (2015) تحليل أثر خصائص المراجعة الداخلية والخارجية، وخصائص لجنة المراجعة، وتركز الملكية على جودة الأرباح في الشركات الماليزية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين تركيز الملكية ومستوى جودة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى أن استقلالية لجنة المراجعة، والاستثمار في وظيفة المراجعة الداخلية، والتعامل مع إحدى شركات المراجعة الأربعة الكبرى (Big4) مرتبطة بجودة أرباح أعلى. وعلى صعيد بيئة الأعمال المصرية، استهدفت دراسة محمد وإبراهيم (٢٠١٦) اختبار العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. وقد توصلت الدراسة انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية في معظم شركات العينة نتيجة ارتفاع ممارسات إدارة الأرباح، حيث اتفقت المقاييس على تدنى مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية الإدارية وجودة الأرباح المحاسبية، ولكنها عند مستوى معين تنعكس وتصبح سلبية. كذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين كلاً من تركيز الملكية والملكية العائلية وجودة الأرباح المحاسبية، ووجود علاقة إيجابية، ولكنها غير معنوية بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح المحاسبية. واستكمالاً لذلك، استهدفت دراسة حسن (٢٠١٧) اختبار العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية، وذلك باستخدام عينة من ٧٠ شركة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال عام ٢٠٠٩ مقسمة على إحدى عشر قطاعاً. وفي سبيل ذلك تم اختبار تأثير خمس أنماط لهيكل الملكية وهي؛ الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية، والملكية الحكومية، وملكية كبار المساهمين (الأفراد)، وملكية الأجانب، على حجم الاستحقاقات الاختيارية المقدرة بواسطة نموذج (Jones) كمقياس عكسي لجودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح، وعدم وجود علاقة معنوية بين كلاً من الملكية الإدارية، والملكية الحكومية، وملكية كبار المساهمين، وملكية الأجانب وجودة الأرباح.

وباستخدام عينة من ٢٠ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، استهدفت دراسة كريمة (٢٠١٩) اختبار أثر الاختلافات في هيكل الملكية على مستوى جودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى جود تأثيراً سلبياً ومعنوياً للملكية الإدارية على جودة الأرباح. وقد أرجعت الدراسة السبب في ذلك إلى العديد من الأسباب من أهمها؛ تحقيق منافع شخصية نتيجة استحواذ أعضاء مجلس الإدارة على حصة بهيكل الملكية بما يتيح لهم حرية اتخاذ القرارات المالية تماشياً مع مصالحهم الذاتية. وضعف مستويات الشفافية والمصادقية بالقوائم والتقارير المنشورة. كما توصلت الدراسة إلى أن الملكية المؤسسية تؤثر ايجابياً ومعنوياً على جودة الأرباح موضحة بذلك الدور الرقابي الجيد لهذا النمط من الملكية في ضبط السيطرة الإدارية المطلقة على مختلف القرارات. وأخيراً، خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي يُذكر لكلاً من الملكية العائلية، والملكية الحكومية على جودة الأرباح.

وفي سياق آخر، قامت دراسة Piosik and Genge (2020) باختبار أثر هيكل الملكية (الملكية المؤسسية، والملكية الإدارية، وتركز الملكية) على مستوى جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ١٣٧ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية بوارسو (بولندا) خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٧. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي ومعنوي لكلاً من الملكية المؤسسية والإدارية على مستوى جودة الأرباح. بينما حققت الملكية المُركزة علاقة غير خطية مع مستوى جودة الأرباح. ومن ناحية أخرى، قامت دراسة Nguyen et al. (2021) باختبار تأثير هيكل الملكية (الملكية الأجنبية، والملكية الحكومية، والملكية الإدارية، وتركز الملكية) على جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٤٨٩ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية بغيتنام خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٨. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثيراً ايجابياً ومعنوياً لكلاً من الملكية الإدارية والملكية الأجنبية على جودة الأرباح. وفي المقابل حققت كلاً من الملكية الحكومية والملكية المُركزة تأثيراً سلبياً ومعنوياً على جودة الأرباح.

وباستخدام عينة من ٥٩ شركة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨، استهدفت دراسة علي وآخرون (٢٠٢٢) فحص كيفية تأثير الملكية المؤسسية على العلاقة بين جودة التقارير المالية وتوزيعات الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين جودة التقارير المالية وتوزيعات الأرباح. كما أوضحت النتائج زيادة قوة هذه العلاقة في ظل وجود الملكية المؤسسية، فكلما زادت نسبة تواجد المالكين المؤسسين في هيكل

ملكية الشركة زادت قوة العلاقة الإيجابية المعنوية بين جودة التقارير وسياسة التوزيعات. وفي إطار نظري، استهدفت دراسة صالح وآخرون (٢٠٢٣) استقراء وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت أثر كلاً من هيكل الملكية وهيكل التمويل على مستوى جودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى أنه يترتب على ضعف الدور الرقابي لهيكل الملكية تأثيراً سلبياً على كلٍ من كفاءة مزيج هيكل التمويل القائم ومستوى جودة الأرباح؛ الأمر الذي يندر بوجود مسار التحسين الإداري المرتبط بتأثير هيكل الملكية السلبى - لاسيما الملكية الإدارية - على الأداء وزيادة ممارسات إدارة الأرباح. وفي المقابل يوفر هيكل الملكية الجيد دوراً رقابياً يحث على وجود هيكل تمويلي جيد ومستوى مرتفع من جودة الأرباح، الأمر الذي يعزز من احتمالية انتهاز إدارة الشركة لمسار محاذاة المنافع (تقارب المصالح) والمرتبط بتأثير هيكل الملكية الإيجابي على الأداء سعياً إلى تعظيم قيمة المنشأة في الأجلين القصير والطويل.

وفي السياق المحلي، استهدفت دراسة Al-Hiyari et al. (2025) فحص أثر الملكية الأجنبية على العلاقة بين مستوى إفصاح التقارير المالية للشركات بشأن أهداف التنمية المستدامة وجودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية بدولة الإمارات خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٣. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن أهداف التنمية المستدامة له تأثير إيجابي على جودة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى أن الملكية الأجنبية تُعدل بشكل إيجابي العلاقة بين الإفصاح عن أهداف التنمية المستدامة وجودة الأرباح، مما يعني أن الإفصاحات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة تكون أكثر فعالية في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات التي تمتلك فيها نسبة كبيرة من الأسهم مستثمرون أجانب. وفي السياق الأوروبي، استهدفت دراسة Bzeouich et al. (2025) فحص أثر هيكل الملكية على العلاقة بين الثقة المفرطة للمدير التنفيذي وجودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٣٣٥ شركة فرنسية خلال الفترة ٢٠٠٩ - ٢٠٢٠، بعدد مشاهدات ٤٠٢٠ مشاهدة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين ثقة المدير التنفيذي المفرطة وجودة الأرباح، وذلك بما يتفق مع نظرية التمويل السلوكي والتي تشير إلى أن الثقة المفرطة لدى المدير التنفيذي تُعد تحيزاً سلوكياً يؤثر على جودة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى أن أنماط هيكل الملكية المتمثلة في (تركز الملكية، والملكية الإدارية، والملكية العائلية، والملكية المؤسسية) ساهمت في التخفيف من التأثير السلبي لثقة المدير التنفيذي المفرطة على جودة الأرباح.

وباستخدام عينة من الشركات المقيدة في بورصتي شنغهاي وشنتشن خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٠ بعدد مشاهدات بلغ ١٢٩٧٤ مشاهدة، استهدفت دراسة (Ying et al., 2025) اختبار العلاقة بين ملكية المساهمين غير الحكوميين ومستوى جودة الأرباح في الشركات المملوكة للدولة في الصين. وقد توصلت الدراسة إلى أن المساهمين غير الحكوميين يساهمون بشكل كبير في تحسين جودة الأرباح في الشركات المملوكة للدولة من خلال مشاركتهم الفعالة في حوكمتها وتعزيز أنظمتها الرقابية الداخلية. وتؤكد هذه النتائج على الدور الحاسم للمساهمين غير الحكوميين في الحوكمة المؤسسية، كما تقدم رؤى قيمة لتحقيق جودة الأرباح في الأسواق التي قد تقتقر إلى وسائل الرقابة التقليدية أو عمليات المراجعة القوية.

من خلال استقراء الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح، يتضح للباحث أن العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح ليست ثابتة، حيث توصلت الدراسات إلى نتائج متباينة بناءً على نوع هيكل الملكية، وبيئة الدراسة، ومقياس جودة الأرباح المستخدم. ففيما يتعلق بالعلاقة بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح أكدت بعض الدراسات على الدور الرقابي القوي للمستثمرين المؤسسيين في تحسين جودة الأرباح من خلال تقليل إدارة الأرباح وزيادة الحياد في التقارير المالية (e.g., Latif et al., 2008; Shakour, 2015; Zhong et al., 2017). كما أشارت دراسات أخرى إلى أن وجود ملكية مؤسسية عالية يقلل من دوافع المديرين للتلاعب بالأرباح، مما يعزز من جودة الأرباح (e.g., Hassan, 2017; Piosik & Genge, 2020). وفي المقابل، توصلت بعض الدراسات إلى أن الملكية المؤسسية قد تؤثر سلباً على جودة الأرباح، حيث يمكن أن يركز المستثمرون المؤسسون على تحقيق مكاسب قصيرة الأجل، مما يدفع الشركات إلى تبني ممارسات إدارة الأرباح بشكل أكبر (Alves, 2012). وفي هذا السياق، أوضحت دراسة (Lin and Manowan, 2012) أن المستثمر المؤسسي قصير الأجل يرتبط بارتفاع مستويات الاستحقاقات الاختيارية، مما يعكس تأثيراً سلبياً على جودة الأرباح. ومن ناحية أخرى، توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية المؤسسية وجودة الأرباح، مما يعني أن تأثيرها قد يعتمد على عوامل أخرى مثل الحوكمة الداخلية أو البيئة التنظيمية للشركة (e.g., Moradi & Nezami, 2011; Mohamed & Ibrahim, 2016). ويرى الباحث، أن التناقضات في نتائج الدراسات السابقة قد تعود إلى اختلاف نوع المستثمر المؤسسي

(قصير الأجل مقابل طويل الأجل)، حيث قد يسهم المستثمر طويل الأجل في تحسين جودة الأرباح، بينما قد يؤدي المستثمر قصير الأجل إلى تحفيز إدارة الأرباح.

**وفيما يتعلق بالعلاقة بين الملكية الحكومية وجودة الأرباح،** توصلت بعض الدراسات إلى أن الملكية الحكومية يمكن أن تؤدي إلى تحسين جودة الأرباح بسبب الامتثال العالي للمتطلبات التنظيمية وتدني مستويات إدارة الأرباح (Ying et al., 2025). كما أشارت دراسة Al-Hiyari et al. (2025) إلى أن الإفصاح عن أهداف التنمية المستدامة كان أكثر فاعلية في تحسين جودة الأرباح في الشركات ذات الملكية الحكومية. وفي المقابل، توصل العديد من الدراسات إلى أن الملكية الحكومية قد تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح بسبب ضعف الحوكمة، وعدم وجود حوافز كافية لتحسين الإفصاح المالي (e.g., Ben-Nasr et al., 2009; Nguyen et al., 2021).

كما توصلت بعض الدراسات إلى أن الشركات الحكومية غالباً ما تستخدم ممارسات محاسبية مرنة لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية، مما قد يقلل من جودة الأرباح (Bzeouich et al., 2025). ومن ناحية أخرى، بعض الدراسات لم تجد أي علاقة معنوية بين الملكية الحكومية وجودة الأرباح، مشيرة إلى أن تأثير الملكية الحكومية قد يعتمد على البيئة المؤسسية في الدولة ومدى قوة الرقابة على الشركات الحكومية (e.g., Hassan, 2017; Karyem, 2019).

**وفيما يتعلق بالعلاقة بين الملكية العائلية وجودة الأرباح،** أشارت بعض الدراسات إلى أن الشركات العائلية قد تتمتع بجودة أرباح أعلى، حيث أن العائلات تميل إلى حماية سمعة الشركة على المدى الطويل، كما وجدت بعض الدراسات أن الشركات العائلية تكون أكثر تحفظاً في تقاريرها المالية، مما يعزز جودة الأرباح (e.g., Hashim & Devi, 2008; Katz, 2009). وفي المقابل، أظهرت بعض الدراسات أن الشركات العائلية قد تلجأ إلى إدارة الأرباح لحماية سيطرتها داخل الشركة، مما قد يؤدي إلى تدهور جودة الأرباح (e.g., Alves, 2012; Bzeouich et al., 2025).

كما أظهرت دراسة شقور (٢٠١٥) أن الشركات العائلية في قطاع الفنادق بالأردن لا تحقق جودة أرباح مرتفعة بسبب عدم وجود حوافز كافية للإفصاح المالي. ومن ناحية أخرى، لم تجد بعض الدراسات أي علاقة معنوية بين الملكية العائلية وجودة الأرباح، مما قد يعكس تباينات بين الشركات العائلية من حيث مستوى الإدارة الداخلية وأهدافها المالية (Mohamed & Ibrahim, 2016).

**وبناءً على ما تقدم،** يمكن اشتقاق الفرض الثاني للبحث، وفرعياته في صورته البديلة وذلك على النحو التالي:

H<sub>2</sub>: توجد علاقة معنوية بين هيكل الملكية ومستوى جودة الأرباح.

وسوف يتم تقسيم هذا الفرض إلى ثلاثة فروض فرعية، وذلك كما يلي:

H<sub>2a</sub>: توجد علاقة معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوى جودة الأرباح.

H<sub>2b</sub>: توجد علاقة معنوية بين الملكية الحكومية ومستوى جودة الأرباح.

H<sub>2c</sub>: توجد علاقة معنوية بين الملكية العائلية ومستوى جودة الأرباح.

٧-٤ تحليل العلاقة بين جودة عملية المراجعة ومستوى جودة الأرباح، واشتقاق الفرض

الثالث للبحث.

تُعد جودة عملية المراجعة من العوامل الأساسية التي تؤثر على جودة التقارير المالية، حيث تسهم في تعزيز الشفافية وتقليل التحيز في التقارير المالية. ومن هذا المنطلق، تلعب جودة المراجعة دورًا حيويًا في تحسين جودة الأرباح من خلال تقليل إدارة الأرباح، والكشف عن الأخطاء والتحريفات الجوهرية، وتعزيز الالتزام بالمعايير المحاسبية. وقد استهدف العديد من الدراسات دراسة العلاقة بين جودة المراجعة ومستوى جودة الأرباح، مع اختلاف وجهات النظر حول طبيعة هذه العلاقة ومدى تأثيرها في بيانات مختلفة.

فعلى سبيل المثال، توصلت دراسة (Defond and Jambalvo (1991 إلى ارتفاع مستوى جودة أرباح الشركات التي تراجع تقاريرها المالية بواسطة مكاتب المراجعة الكبيرة، وأرجعت الدراسة ذلك إلى أن أرباح الشركات التي تراجع من قبل المكاتب ذات الجودة الأعلى تشهد حالات أقل من الأخطاء والانحرافات. وفي ذات السياق، توصل (Carcello and Nagy (2004 إلى انخفاض حالات الغش في الشركات التي تراجع من قبل المكاتب المتخصصة ذات الجودة الأعلى. كذلك قدمت دراسة (Khurana and Raman (2004 دليلاً على أن معامل استجابة الأرباح (Earnings Response Coefficient) يكون أعلى للشركات التي تراجع من قبل المكاتب ذات الجودة الأعلى. كما توصلت دراسة (Reichelt and Wang (2010 إلى أن الاستحقاقات الاختيارية تكون أقل في الشركات التي يتم مراجعتها بواسطة المكاتب ذات الجودة الأعلى أو ما يسمى (Big N).

وفي السياق المصري، استهدفت دراسة رياض (٢٠١٢) اختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على جودة الأرباح وانعكاساتها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المصرية، وذلك باستخدام عينة من ٥٠ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠٠٥ -

٢٠٠٩. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكلٍ من أتعاب المراجعة وحجم مكتب المراجعة والارتباط مع مكاتب المراجعة العالمية والمهارة المهنية للمراجع على جودة الأرباح من خلال تخفيض مستوى الاستحقاقات الاجمالية. كما توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لفترة الاحتفاظ بالعميل على جودة الأرباح، ووجود تأثير إيجابي ومعنوي لجودة الأرباح على معدل التوزيعات النقدية للشركات الصناعة المساهمة المصرية. وفي السياق السعودي، استهدفت دراسة مليجي (٢٠١٣) استكشاف مدي ممارسة إدارة البنوك التجارية السعودية المسجلة في سوق الأوراق المالية لإدارة الأرباح، ومدي جودة الأرباح فيها، وفحص تأثير محددات جودة أنشطة المراجعة المتمثلة في (المؤهل العلمي، والمؤهل المهني، والخبرة، وحجم قسم المراجعة الداخلية، والاستقلال التنظيمي، ودليل عمل المراجعة الداخلية، وتقييم جودة أنشطتها) في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودتها. ولتحقيق هذه الأهداف اعتمدت الدراسة على عينة من ١٢ بنك من البنوك السعودية المقيدة بسوق الأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٢، كما اعتمدت الدراسة على استطلاع رأى عينة من (المراجعين الداخليين، وأعضاء لجنة المراجعة، ومراقبي الحسابات)، في أثر أنشطة المراجعة الداخلية على تحقيق الملائمة والاعتمادية في القوائم المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن محددات جودة أنشطة المراجعة الداخلية تؤثر إيجابياً في مستوى جودة الأرباح، كما تساهم أنشطة المراجعة الداخلية في تحقيق الملائمة والاعتمادية على القوائم المالية بالبنوك التجارية.

ومن ناحية أخرى، توصلت دراسة Francis et al. (2013) من خلال دراسة شملت ٤٢ دولة، إلى أن الشركات التي تراجع بواسطة المكاتب الكبرى ذات الجودة الأعلى لديها عناصر استحقاق أقل. وبالتالي، تتمتع بجودة أرباح أعلى. وباستخدام عينة من ١٠٨ شركة من الشركات السعودية المسجلة بسوق الأوراق المالية السعودي خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١١، استهدفت دراسة الجبر والسعدون (٢٠١٤) اختبار أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح للشركات. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح بشكل عام. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح حتى مع مشاركة مكاتب المراجعة الكبرى في تنفيذ المراجعة المشتركة. إلا أنه عند تقسيم عينة الدراسة بحسب إلزامية المراجعة المشتركة، أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير سلبي للمراجعة المشتركة على جودة أرباح

الشركات الملزمة نظاماً بالمراجعة المشتركة. وفي المقابل، لم يظهر تأثير على جودة أرباح الشركات التي تقوم بالمراجعة المشتركة طوعية.

وفي سياق آخر، استهدفت دراسة (Al-Rassas and Kamardin (2016) تحليل تأثير كلٍ من استقلالية لجنة المراجعة، ووظيفة المراجعة الداخلية، وجودة المراجعة، وتركيز الملكية على جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٥٠٨ شركة ماليزية مقيدة بسوق الأوراق المالية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢. وقد تم قياس جودة الأرباح باستخدام نموذج جونز المعدل. وقد توصلت الدراسة إلى أن استقلالية لجنة المراجعة، والاستثمار في وظيفة المراجعة الداخلية، والتعامل مع إحدى شركات المراجعة الأربعة الكبرى (Big4) يرتبط بجودة أرباح أعلى، بينما تركيز الملكية يرتبط بجودة أرباح أقل. وفي ذات السياق، استهدفت دراسة (Tambun et al. (2017 اختبار العلاقة بين الحوكمة المؤسسية الجيدة وجودة المراجعة وجودة الأرباح، مع أخذ حجم الشركة كمتغير مُعدل لهذه العلاقة، وذلك باستخدام عينة من ٥٤ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية بإندونيسيا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وقد توصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة وجودة المراجعة لا يؤثران بشكل معنوي على جودة الأرباح، بينما تركيز الملكية يؤثر سلباً. كما توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة يؤثر إيجابياً ويُعدل العلاقة بين جودة المراجعة وجودة الأرباح.

وباستخدام عينة من ٤٥ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، استهدفت دراسة العطار وآخرون (٢٠١٩) اختبار أثر جوده المراجعة الخارجية على العلاقة بين جودة الأرباح وأسعار الأسهم. وقد استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وتم قياس جودة الأرباح من خلال جودة الاستحقاقات، واستمرارية الأرباح، وتمهيد الدخل والمقدرة التنبؤية للأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين جودة المراجعة وجودة الأرباح المقاسة بالاستحقاقات الاختيارية على أسعار الأسهم. كما أشارت نتائج النموذج الثاني إلى وجود تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين جودة المراجعة وجودة الأرباح المقاسة باستمرارية الأرباح على أسعار الأسهم.

وفي نيجيريا، استهدفت دراسة (Tajudeen (2020 تحليل أثر خصائص الشركة وجودة المراجعة على جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٦٢ شركة صناعية مقيدة بسوق الأوراق المالية بنيجيريا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٨. وقد توصلت الدراسة إلى أن عمر الشركة وخبرة المراجع يقللان من إدارة الأرباح الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على جودة الأرباح، بينما الرفع

المالي ومدة بقاء المراجع مع الشركة يعززان إدارة الأرباح الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على جودة الأرباح.

وباستخدام عينة من ٥٦ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، استهدفت دراسة (Abdel Megeid (2022) تحليل تأثير الحوكمة المؤسسية، وجودة المراجعة، وخصائص الشركة على جودة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى أن الرفع المالي وازدواجية دور المدير التنفيذي تؤثران بشكل سلبي ومعنوي على الربحية وجودة الأرباح، بينما استقلالية المجلس، وحجم المجلس، وحجم لجنة المراجعة وجودة عملية المراجعة تؤثر إيجابياً. وفي سياق آخر، استهدفت دراسة (Le and Moore (2023) فحص أثر جودة المراجعة على جودة الأرباح وتكلفة رأس المال، وذلك باستخدام عينة من ٢٣٦ شركة مقيدة في سوق الأوراق المالية في فيتنام خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٧. وقد اعتمدت الدراسة على العديد من مقاييس جودة المراجعة، بما في ذلك التعاقد مع مراجعي Big 4 أو المراجع الرائد في الصناعة من Big 4، والتحول من مراجعين غير Big 4 إلى مراجعين Big 4 أو المراجع الرائد في الصناعة من Big 4، وطول مدة التعاقد مع المراجع من Big 4. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين جودة عملية المراجعة وجودة الأرباح، ووجود علاقة سلبية ومعنوية بين جودة المراجعة وتكلفة رأس المال. كما استهدفت دراسة (Bawuah (2024) اختبار أثر جودة عملية المراجعة على العلاقة بين فاعلية لجنة المراجعة ومستوى جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٢٥ شركة غير مالية مقيدة بسوق الأوراق المالية في غانا خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢١ بعدد مشاهدات ٢٧٥ مشاهدة. وقد اعتمدت الدراسة على ثلاثة مقاييس لقياس فاعلية لجنة المراجعة هي (استقلالية اللجنة، وحجم اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة)، كما اعتمدت الدراسة على إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح، وعلى حجم شركة المراجعة (Big 4) لقياس جودة عملية المراجعة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين فاعلية لجنة المراجعة (استقلالية اللجنة، وحجم اللجنة، وعدد اجتماعات اللجنة) ومستوى جودة الأرباح وذلك من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وبالتالي، تميل الشركات التي تتمتع بلجنة مراجعة فعالة إلى التورط بشكل أقل في ممارسات إدارة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى أن جودة عملية المراجعة تؤثر بشكل إيجابي ومعنوي على العلاقة بين فاعلية لجنة المراجعة وجودة الأرباح، حيث أصبحت العلاقة الإيجابية بين فاعلية لجنة المراجعة وجودة الأرباح أقوى في ظل جودة عملية المراجعة. واستكمالاً لذلك، استهدفت دراسة

(Nguyen (2024) اختبار أثر جودة عملية المراجعة على العلاقة بين وجود نساء في المناصب التنفيذية العليا وجودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٦٤٤ شركة مقيدة بسوق الأوراق المالية في فيتنام خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة على شكل حرف U بين نسبة تمثيل النساء في مجلس الإدارة وجودة الأرباح، وكذلك بين نسبة تمثيل النساء في لجنة المراجعة وجودة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة الخارجية تقلل من التأثير السلبي لوجود النساء في مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على جودة الأرباح.

وفي الأردن، استهدفت دراسة (Suliman et al. (2024 اختبار العلاقة بين جودة المراجعة ومستوى جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٧٤ شركة (٣٣ شركة صناعية، و ٤١ شركة خدمية) مقيدة بسوق عمان للأوراق المالية (ASE) خلال الفترة ٢٠١٢ - ٢٠٢١، بعدد مشاهدات ٧٤٠ مشاهدة. وقد اعتمدت الدراسة على مقياسين لقياس جودة المراجعة هما (أتعاب عملية المراجعة، وحجم شركة المراجعة)، كما اعتمدت الدراسة على إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين جودة المراجعة ومستوى جودة الأرباح وذلك من خلال الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين كل من أتعاب عملية المراجعة، وحجم شركة المراجعة ومستوى إدارة الأرباح.

وفي السياق الهندي، استهدفت دراسة (Verma et al. (2024 تحليل تأثير جودة المراجعة على جودة الأرباح، وذلك باستخدام عينة من ٣٧٦ شركة غير مالية مقيدة بسوق بومباي للأوراق المالية (BSE) خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٢٠. وقد استخدمت الدراسة القيمة المطلقة للاستحقاقات التقديرية (DA) كمؤشر على إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح. كما اعتمدت الدراسة على حجم شركة المراجعة (A\_SIZE)، والمراجعة المشتركة (JA)، وأتعاب عملية المراجعة (A\_FEE)، ومدة ارتباط المراجع مع الشركة (A\_TENURE) كمقاييس لجودة المراجعة. وقد توصلت الدراسة إلى أن معظم سمات المراجعة تؤثر إيجابياً على جودة الأرباح في السياق الهندي، حيث توصلت الدراسة إلى أن كلاً من المراجعة المشتركة، وحجم شركة المراجعة، وأتعاب عملية المراجعة، ومدة ارتباط المراجع مع الشركة ترتبط سلبياً بإدارة الأرباح، مما يشير إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح. وعلى العكس، فإن تدوير المراجعين (A\_ROTATON) يؤثر إيجابياً على إدارة الأرباح، وبالتالي انخفاض مستوى جودة الأرباح.

وفي سياق آخر، استهدفت دراسة (Donalddy and Massoudi (2025) فحص أثر جودة المراجعة على مستوى جودة الأرباح في البنوك، وذلك باستخدام عينة من ٤٣ بنك من بنوك الريف والحضر (Rural and Community Banks (RCBs)، في غانا خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ بعدد مشاهدات ٢١٥ مشاهدة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين جودة المراجعة ومستوى جودة الأرباح، وذلك من خلال الحد من إدارة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين تخصص المراجع وإدارة الأرباح، حيث تبين أن البنوك التي تستعين بمراجعين متخصصين لديها نسبة أقل من الاستحقاقات التقديرية إلى إجمالي الأصول مقارنة بالبنوك التي تستعين بمراجعين غير متخصصين. وباستخدام عينة من ١٠٢ شركة صناعية، استهدفت دراسة (Purnamasari (2025) اختبار العلاقة بين جودة المراجعة وجودة الأرباح داخل الشركات الصناعية المقيدة بسوق الأوراق المالية في إندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢١. وقد اعتمدت الدراسة على إدارة الأرباح الحقيقية كمقياس عكسي لجودة الأرباح، وقد تم قياسها من خلال مؤشر يتكون من التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، والتكاليف التقديرية، وتكاليف الإنتاج، كما تم قياس جودة المراجعة من خلال حجم مكتب المراجعة (ASZ)، وتخصص المراجع في الصناعة (ASP)، وفترة ارتباط المراجع مع الشركة (ATEN). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين كل من حجم مكتب المراجعة وفترة ارتباط المراجع وإدارة الأرباح الحقيقية، بينما جاءت العلاقة إيجابية ومعنوية بين تخصص المراجع في الصناعة وإدارة الأرباح الحقيقية. حيث أوضحت نتائج الدراسة أن حجم شركة المراجعة يؤثر إيجابيًا على إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التدفقات النقدية التشغيلية، ولكنه يؤثر سلبًا على التكاليف التقديرية وتكاليف الإنتاج. وفي المقابل، يؤثر تخصص المراجع في الصناعة إيجابيًا على جميع أشكال إدارة الأرباح الحقيقية الثلاثة. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر فترة ارتباط المراجع سلبًا على إدارة الأرباح الحقيقية من خلال التدفقات النقدية التشغيلية وتكاليف الإنتاج، ولكنها لا تؤثر على إدارة الأرباح عبر التكاليف التقديرية.

من خلال استقراء الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين جودة عملية المراجعة وجودة الأرباح، يتضح للباحث أن العلاقة بين جودة المراجعة وجودة الأرباح قد تمت دراستها من زوايا مختلفة، ولكن النتائج جاءت متناقضة. فعلى سبيل المثال، توصل العديد من الدراسات إلى أن جودة المراجعة تؤدي إلى تقليل إدارة الأرباح وتحسين شفافية القوائم المالية، مما ينعكس إيجابيًا

على جودة الأرباح (e.g., Defond & Jambalvo, 1991; Carcello & Nagy, 2004; Francis et al., 2013). كما أن كبر حجم مكتب المراجعة يرتبط بمستويات أقل من الاستحقاقات الاختيارية، مما يشير إلى انخفاض إدارة الأرباح (e.g., Reichelt & Wang, 2010; Al-Rassas & Kamardin, 2016). وفي المقابل أظهرت دراسة الجبر والسعدون (٢٠١٤) أن المراجعة المشتركة لم تؤثر على جودة الأرباح في السوق السعودي، بل أظهرت تأثيراً سلبياً في الشركات الملزمة بها. كما توصلت دراسة (Tambun et al., 2017) إلى أن جودة المراجعة لم تكن مرتبطة معنوياً بجودة الأرباح، بينما عوامل مثل الملكية المركزة كان لها تأثير أقوى. كما أظهرت دراسة (Tajudeen, 2020) أن مدة بقاء المراجع مع الشركة تعزز من ممارسات إدارة الأرباح، مما يقلل من جودة الأرباح، بينما عمر الشركة وخبرة المراجع تؤدي إلى تحسين جودة الأرباح. كما أظهرت دراسة (Abdel Megeid, 2022) أن جودة المراجعة تؤثر إيجابياً على جودة الأرباح، لكن تأثيرها يصبح أقوى في الشركات التي تتمتع بهياكل حوكمة قوية. وبناءً على ما تقدم، يمكن اشتقاق الفرض الثالث للبحث، في صورته البديلة، وذلك على النحو التالي:

**H<sub>3</sub>: توجد علاقة معنوية بين جودة عملية المراجعة ومستوى جودة الأرباح.**

#### ٥-٧ الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي، وتحقيقاً لهذا الهدف سوف يتناول هذا الجزء من البحث كلاً من؛ مجتمع وعينة الدراسة، توصيف وقياس متغيرات الدراسة، ونموذج الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث، والإحصاءات الوصفية، وأخيراً نتائج اختبار فرض البحث، وذلك على النحو التالي:

#### ١-٥-٧ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية السعودي، خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، بعد استبعاد المؤسسات المالية، وذلك لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها. وقد تم اختيار عينة من هذه الشركات، وتم مراعاة عدة اعتبارات في اختيارها، أهمها؛ أن تكون قوائمها المالية والإيضاحات المتممة لها متوفرة خلال جميع سنوات الدراسة، وألا تكون قد حققت خسائر بشكل منتظم لأكثر من عام، وأن تكون المعلومات

اللازمة لقياس متغيرات الدراسة متوفرة في القوائم التي تصدر عن هذه الشركات. وقد تم استبعاد مشاهدات الشركات التي لم تتوفر قوائمها المالية خلال فترة الدراسة مجتمعة. ومن ثم اتضح للباحث توفر ٩١ شركة بعدد مشاهدات ٤٥٥ مشاهدة، تمثل عينة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (١) أسماء الشركات بعينة الدراسة.

**جدول رقم (١) عدد ونسبة الشركات الممثلة لعينة الدراسة وفقاً للقطاعات**

| النسبة المئوية<br>بالنسبة للعينة | عدد الشركات<br>بالعينة | عدد ونسبة الشركات<br>القطاع    |
|----------------------------------|------------------------|--------------------------------|
| ٨٪                               | ٧                      | الطاقة                         |
| ١٦٪                              | ١٥                     | المواد الأساسية                |
| ١٣٪                              | ١٢                     | السلع الرأسمالية               |
| ٨٪                               | ٧                      | النقل                          |
| ٩٪                               | ٨                      | السلع طويلة الأجل              |
| ١٠٪                              | ٩                      | الخدمات الاستهلاكية            |
| ٩٪                               | ٨                      | تجزئة وتوزيع السلع الكمالية    |
| ٩٪                               | ٨                      | تجزئة وتوزيع السلع الاستهلاكية |
| ١٠٪                              | ٩                      | إنتاج الأغذية                  |
| ٩٪                               | ٨                      | إدارة وتطوير العقارات          |
| ١٠٠٪                             | ٩١                     | إجمالي عدد الشركات             |

وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على التقارير المالية للشركات بالعينة، بالإضافة إلى التقارير عن هيكل المساهمين، والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات Refinitiv Workspace.

#### ٧-٥-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة

سوف يعرض الباحث في هذا الجزء للتعريف بمتغيرات الدراسة ونماذج قياسها، ويوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة ورموزها في نموذج الانحدار وطريقة قياس كل منها واتجاهها المتوقع.

**جدول رقم (٢) توصيف وقياس متغيرات الدراسة**

| المتغير                     | الرمز | نوعه  | التوصيف وطريقة القياس                                                                                                                                                                                                                                                                                   | العلاقة المتوقعة |
|-----------------------------|-------|-------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------|
| ١- مستوى جودة أرباح الشركة  | EQ    | تابع  | تم قياس مستوى جودة الأرباح بمقياس استمرارية الأرباح Earning Persistence (EP)، من خلال قسمة الأرباح قبل البنود غير العادية للسنة الحالية على إجمالي الأصول في بداية السنة المالية، قياساً على (Demerjian et al., 2013; Kelvin, 2020; Alrobai et al., 2025).                                              | +<br>أو<br>-     |
| ٢- الخصائص التشغيلية للشركة |       | مستقل | ويقصد بها الخصائص أو العوامل، والتي يعتقد أن لها تأثيراً وتفسيراً منطقياً لمستوى جودة أرباح الشركة. وتم قياسها بدلالة (حجم الشركة، وعمر الشركة، والرفع المالي، وربحية الشركة، ونوع نشاطها)، قياساً على (Hassan & Farouk, 2014; Paulo et al., 2014; Bassiouny, 2016; Gozali et al., 2021). وذلك كما يلي: | +<br>أو<br>-     |
| ٢/أ- حجم الشركة             | FS    | مستقل | يقاس باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة، وذلك قياساً على (Hassan & Farouk, 2014;                                                                                                                                                                                                         | +                |

|        |                                                                                                                                                                                           |       |      |                          |
|--------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|------|--------------------------|
| أو -   | Uwuigbe et al., 2015; Gozali et al., 2021)                                                                                                                                                |       |      |                          |
| + أو - | يقاس بعدد السنوات من تاريخ بدء الشركة نشاطها وحتى بداية السنة المالية المعنية محل الدراسة، قياساً على (Ambrose & Inuwa, 2020; Gozali et al., 2021)                                        | مستقل | AGE  | ٢/ب - عمر الشركة         |
| + أو - | تشير إلى مدى اعتماد الشركة علي أموال الغير في تمويل عملياتها، وتم قياسه بنسبة إجمالي الالتزامات إلي إجمالي الأصول، قياساً علي (Hassan & Farouk, 2014; Strohmenger, 2014; Bassiouny, 2016) | مستقل | LEV  | ٢/ج - مستوى الرفع المالي |
| + أو - | تقاس كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا حققت الشركة صافي ربح، والقيمة (صفر) إذا حققت الشركة خسارة، وذلك قياساً على (Hassan & Farouk, 2014; Widianingsih et al., 2022)                        | مستقل | PROF | ٢/د - ربحية الشركة       |
| + أو - | تم قياسه كمتغير وهمي يأخذ القيمة (١) للشركات المنتمية للقطاع الصناعي، والقيمة (صفر) للقطاعات الأخرى، قياساً                                                                               | مستقل | TYPE | ٢/هـ - نوع النشاط        |

|              |                                                                                                                                                                                                                                                                                |       |              |                          |
|--------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------|--------------|--------------------------|
|              | (Paulo et al., 2014; على<br>Abdel Megeid, 2022)                                                                                                                                                                                                                                |       |              |                          |
|              | يشير إلى هيكل ملكية الشركة<br>وتم قياسه كما يلي:                                                                                                                                                                                                                               | مستقل |              | ٣- هيكل<br>الملكية       |
| +<br>أو<br>- | تشير إلى ملكية المؤسسات<br>المالية، والتي تشمل كلاً من:<br>البنوك، وشركات التأمين،<br>وصناديق الاستثمار. وتقاس<br>بنسبة الأسهم المملوكة<br>للمؤسسات المالية إلى إجمالي<br>عدد الأسهم المصدرة. وذلك<br>قياساً على (Latif et al.,<br>2008; Shakour, 2015;<br>Zhong et al., 2017) | مستقل | INSTWONERSIP | ٣/أ- الملكية<br>المؤسسية |
| +<br>أو<br>- | يتم قياسها من خلال نسبة الأسهم<br>التي تملكها الحكومة إلى إجمالي<br>عدد الأسهم المصدرة. وذلك<br>قياساً على (Ben-Nasr et al.,<br>2009; Nguyen et al.,<br>2021).                                                                                                                 | مستقل | GOOWNERSHIP  | ٣/ب- الملكية<br>الحكومية |
| +<br>أو<br>- | تم قياسها من خلال نسبة الأسهم<br>التي تملكها أفراد العائلة الواحدة<br>إلى إجمالي عدد الأسهم<br>المصدرة. وذلك قياساً على<br>(Alves, 2012; Bzeouich<br>.et al., 2025)                                                                                                            | مستقل | FAMONERSHIP  | ٣/ج- الملكية<br>العائلية |

|                                 |        |       |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                  |        |
|---------------------------------|--------|-------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| ٤- جودة عملية المراجعة          | AQ     | مستقل | اعتمد الباحث في قياس جودة المراجعة على حجم مكتب المراجعة وذلك بالاتفاق مع دراسات (Lee et al., 2003; Song et al., 2015) حيث تأخذ الشركات التي يتم مراجعتها من قبل إحدى منشآت المراجعة الأربعة الكبار (Deloitte, Ernst & Young, KPMG, and Price Water House Coopers) القيمة (١)، بينما تأخذ الشركات التي يتم مراجعتها من قبل أحد مكاتب المراجعة بخلاف الأربعة الكبار القيمة (صفر). | + أو - |
| ٥- معدل العائد على الأصول       | ROA    | رقابي | يقاس بصافي الربح مقسوماً على إجمالي الأصول في نهاية السنة، قياساً على (Cormier et al., 2009; Yassin, 2017; Hussain et al., 2020).                                                                                                                                                                                                                                                | + أو - |
| ٦- معدل العائد على حقوق الملكية | ROE    | رقابي | يقاس بصافي الربح مقسوماً على إجمالي حقوق الملكية في نهاية السنة قياساً على (Cormier et al., 2009; Yassin, 2017; Hussain et al., 2020).                                                                                                                                                                                                                                           | + أو - |
| ٧- صافي التدفقات                | NCF-OA | رقابي | يقاس بصافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قياساً على                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      | + أو - |

|                                 |    |  |  |                                         |   |
|---------------------------------|----|--|--|-----------------------------------------|---|
| النقدية<br>الأنشطة<br>التشغيلية | من |  |  | (Cormier et al., 2009;<br>Yassin, 2017) | - |
|---------------------------------|----|--|--|-----------------------------------------|---|

### ٧-٥-٣ نموذج الدراسة

سوف يتم استخدام ثلاثة نماذج انحدار خطي متعدد لاختبار فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

### ٧-٥-٣-١ النموذج الأول

سوف يُستخدم هذا النموذج لإختبار الفرض الأول للبحث وفرعياته، والذي يختبر العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة كمتغير مستقل، ومستوى جودة الأرباح كمتغير تابع. ويأخذ النموذج المقترح الشكل التالي: -

$$EQ = \beta_0 + \beta_1 FS + \beta_2 AGE + \beta_3 LEV + \beta_4 PROF + \beta_5 TYPE + \beta_6 ROA + \beta_7 ROE + \beta_8 NCF\_OA + \varepsilon$$

حيث:

EQ: يشير إلى جودة الأرباح، FS: يشير لحجم الشركة، AGE: يشير إلى عمر الشركة، LEV: يشير إلى الرفع المالي، PROF: يشير إلى الربحية، TYPE: يشير إلى نوع النشاط، ROA: يشير إلى معدل العائد على الأصول، ROE: يشير إلى معدل العائد على حقوق الملكية، NCF\_OA: يشير إلى صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية،  $\beta_0$ : الجزء الثابت في معادلة الانحدار،  $\beta$ : معاملات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة،  $\varepsilon$  حد الخطأ العشوائي.

### ٧-٥-٣-٢ النموذج الثاني

سوف يُستخدم هذا النموذج لإختبار الفرض الثاني للبحث وفرعياته، والذي يختبر العلاقة بين أنماط هيكل الملكية كمتغير مستقل، ومستوى جودة الأرباح كمتغير تابع. ويأخذ النموذج المقترح الشكل التالي:-

$$EQ = \beta_0 + \beta_1 INSTWONERSIP + \beta_2 GOOWNERSHIP + \beta_3 FAMONERSHIP + \beta_4 ROA + \beta_5 ROE + \beta_6 NCF\_OA + \varepsilon$$

حيث:

INSTWONERSIP: يشير إلى الملكية المؤسسية، GOOWNERSHIP: يشير إلى الملكية الحكومية، FAMONERSHIP: يشير إلى الملكية العائلية، وباقي المتغيرات سبق تعريفها من قبل.

### ٣-٣-٥-٧ النموذج الثالث

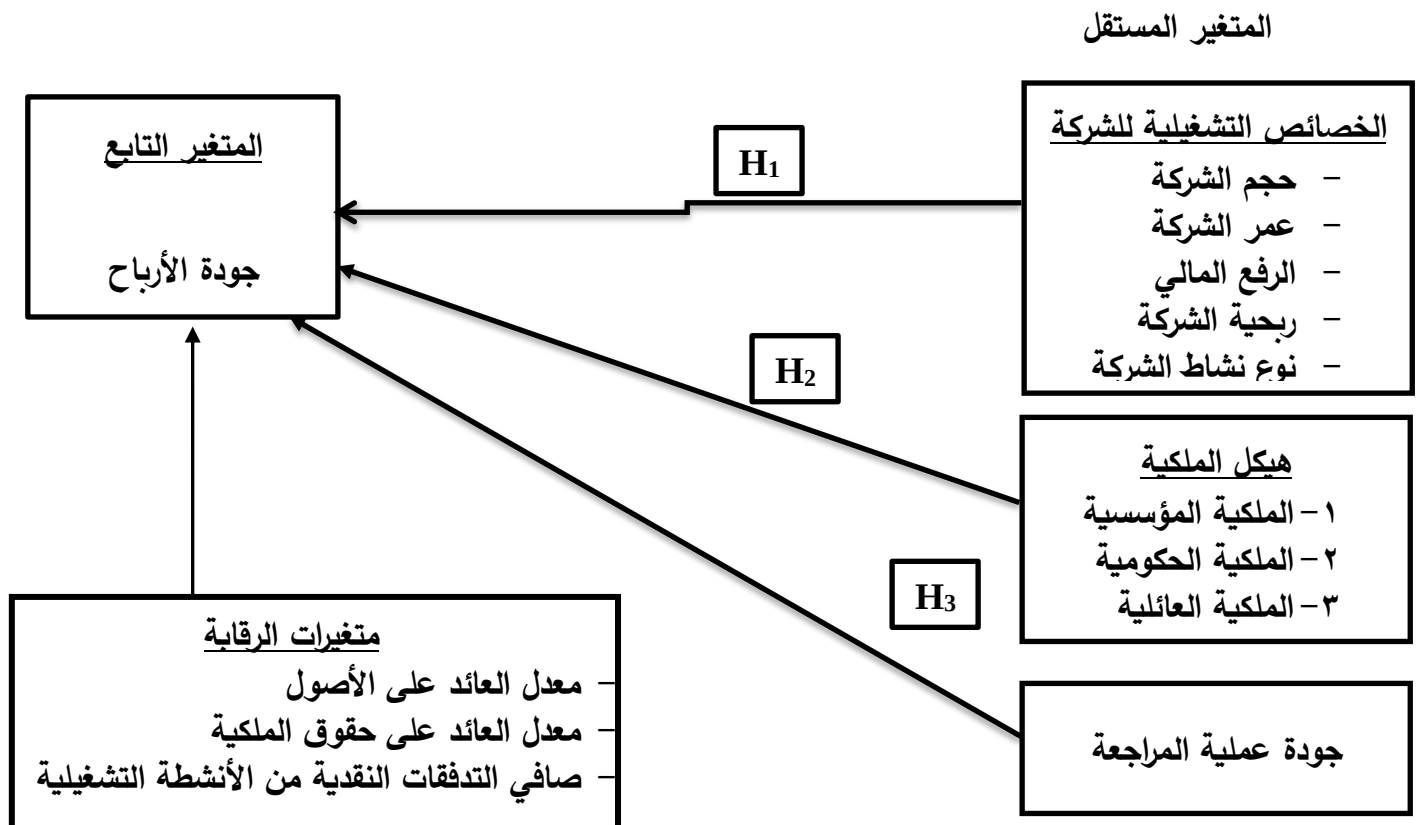
سوف يُستخدم هذا النموذج لإختبار الفرض الثالث للبحث، والذي يختبر العلاقة بين جودة عملية المراجعة كمتغير مستقل، ومستوى جودة الأرباح كمتغير تابع. ويأخذ النموذج المقترح الشكل التالي: -

$$EQ = \beta_0 + \beta_1 AQ + \beta_2 ROA + \beta_3 ROE + \beta_4 NCF\_OA + \varepsilon$$

حيث:

AQ: يشير إلى جودة عملية المراجعة، وباقي المتغيرات سبق تعريفها من قبل.

ويوضح الشكل رقم (١) نموذج الدراسة وذلك على النحو التالي:



شكل رقم (١) نموذج الدراسة

#### الشكل: من إعداد الباحث

#### ٧-٥-٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث

سوف يستخدم الباحث تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فروض البحث. كما سيتم استخدام قيمة P.value للحكم على مدى معنوية إحصائية الاختبار عند مستوى ثقة ٩٥٪، ومستوى معنوية ٥٪. ولتقدير النموذج المقترح تم استخدام برنامج (AMOS) الإصدار رقم ٢٣، وهو يعد البرنامج الأكثر شيوعاً في هذا الصدد. وقد استخدم الباحث ثلاثة نماذج لاختبار فروض الدراسة.

#### ٧-٥-٥ الإحصاءات الوصفية

يتناول الباحث خلال هذا الجزء من البحث أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث يوضح الجدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

#### جدول رقم (٣) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

| Variable         | Minimum    | Maximum      | Mean       | Std. Deviation |
|------------------|------------|--------------|------------|----------------|
| EQ               | -4.048     | .413         | .0182      | .2297          |
| FS               | 2.64       | 14.73        | 7.78       | 1.678          |
| AGE              | 8          | 90           | 33.65      | 15.476         |
| LEV              | .007       | 9.99         | .509       | .523           |
| PROF             | 0          | 1            | .75        | .431           |
| TYPE             | 0          | 1            | .18        | .206           |
| INSTWONE<br>RSIP | .0000      | .7800        | .203766    | .239           |
| GOOWNER<br>SHIP  | .0000      | .9800        | .062183    | .1768          |
| FAMONERS<br>HIP  | 0          | 1            | .61        | .489           |
| AQ               | 0          | 1            | .92        | .277           |
| ROA              | -11.56     | .403         | .0124      | .553           |
| ROE              | -4.52      | 1.29         | .058       | .354           |
| NCF_OA           | -430449357 | 185000000000 | 1335741078 | 12816447694    |

تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٣) إلى أن متغير جودة الأرباح (EQ) يتراوح بين ٤٠٠٤٨- و ٠٠٤١٣، مما يشير إلى وجود شركات تحقق جودة أرباح سالبة وأخرى موجبة، كما بلغ المتوسط الحسابي ٠٠٠١٨٢، وهو قريب من الصفر، مما يعكس تفاوتًا كبيرًا بين الشركات. بينما بلغ الانحراف المعياري ٠٠٢٢٩٧. بما يشير إلى تباين معتدل في جودة الأرباح بين الشركات. وفيما يتعلق بمتغير حجم الشركة (FS) فإنه يتراوح بين ٢.٦٤ و ١٤.٧٣، مما يدل على وجود شركات ذات أحجام متفاوتة بشكل كبير داخل العينة، كما بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ٧.٧٨ و ١٠.٦٧٨ على التوالي، مما يعني أن معظم الشركات في العينة لديها حجم يقع ضمن نطاق يدور حول المتوسط. وبالنسبة لمتغير عمر الشركة (AGE) فإنه يتراوح بين ٨ سنوات و ٩٠ سنة، مما يدل على أن العينة تضم شركات جديدة نسبيًا وأخرى قديمة جدًا. كما بلغ المتوسط ٣٣.٦٥ سنة بما يشير إلى أن غالبية الشركات في العينة لها تاريخ طويل في السوق. وفيما يتعلق بمتغير الرفع المالي (LEV) فإن الحد الأدنى ٠٠٠٠٧ والحد الأقصى ٩.٩٩، مما يشير إلى وجود شركات ذات مديونية منخفضة جدًا وأخرى ذات مديونية مرتفعة. كما أن المتوسط ٠٠٥٠٩ يشير إلى أن معظم الشركات لديها رفع مالي معتدل، بينما الانحراف المعياري ٠٠٥٢٣ يعكس تفاوتًا واضحًا بين الشركات في استخدام التمويل بالدين. وبالنسبة لمتغير ربحية الشركة (PROF) فإن المتوسط ٠٠٧٥ يشير إلى أن حوالي ٧٥٪ من الشركات في العينة تحقق أرباحًا. وفيما يتعلق بمتغير نوع نشاط الشركة (TYPE) فإن المتوسط ٠٠١٨ يشير إلى أن حوالي ١٨٪ من الشركات في العينة تنتمي للقطاع الصناعي. وبالنسبة لمتغير الملكية المؤسسية (INSTWONERSIP) بلغ المتوسط ٠٠٢٠٣٨، مما يشير إلى أن الملكية المؤسسية في الشركات عينة الدراسة تمثل حوالي ٢٠٪ في المتوسط. بينما بالنسبة للملكية الحكومية (GOOWNERSHIP) بلغ المتوسط ٠٠٠٦٢٢، مما يدل على أن نسبة الملكية الحكومية منخفضة بشكل عام بين شركات العينة. وفيما يتعلق بالملكية العائلية (FAMONERSHIP) فإن المتوسط بلغ ٠٠٦١، بما يشير إلى أن ٦١٪ من شركات العينة تمتلكها عائلات، مما يدل على انتشار الملكية العائلية في العينة. ومن ناحية أخرى، تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٣) إلى أنه بالنسبة لمتغير جودة المراجعة (AQ) فإن المتوسط يبلغ ٠٠٩٢ بما يشير إلى أن ٩٢٪ من الشركات في العينة تعتمد على مراجعين من الشركات الأربع الكبرى، مما يعكس جودة مراجعة مرتفعة في العينة. وبالنسبة لمتغير معدل العائد على الأصول (ROA) بلغ الحد الأدنى -١١.٥٦ والحد الأقصى ٠٠٤٠٣، مما يشير إلى أن بعض

الشركات تتكبد خسائر كبيرة. كذلك بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) بلغ الحد الأدنى -٤.٥٢ والحد الأقصى ١.٢٩، مما يشير إلى تفاوت كبير بين الشركات في تحقيق العوائد للمساهمين. وأخيراً، تشير الإحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٣) إلى أنه بالنسبة لمتغير صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (NCF\_OA) هناك شركات لديها تدفقات نقدية سالبة وأخرى موجبة، مما يدل على تفاوت ملحوظ في الأداء التشغيلي للشركات.

#### ٦-٥-٧ نتائج اختبار فروض البحث

تم الاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لإختبار فروض البحث التي تم اشتقاقها، حيث استخدم الباحث ثلاثة نماذج انحدار لهذا الغرض. وسوف يتناول الباحث خلال هذا الجزء من البحث نتائج اختبار فروض البحث وذلك على النحو التالي:

#### ١-٦-٥-٧ نتيجة اختبار الفرض الأول للبحث وفرعياته

يستهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة كمتغير مستقل، ومستوى جودة الأرباح كمتغير تابع. وقد تم اختباره من خلال تقسيمه إلى خمسة فروض فرعية، ومن ثم سيتم قبول أو عدم قبول ( $H_1$ )، جزئياً أو كلياً بناءً على نتائج اختبار فرعيته. ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الأول، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٤) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الأول

| الإحصاءات | معامل الانحدار $\beta$ | قيمة اختبار t | مستوى المعنوية P.value | معامل تضخم التباين VIF |
|-----------|------------------------|---------------|------------------------|------------------------|
| المتغير   |                        |               |                        |                        |
| Constant  | -.005                  | -.186         | .852                   |                        |
| FS        | .010                   | 3.037         | .003                   | 1.395                  |
| AGE       | .000                   | -1.044        | .297                   | 1.125                  |
| LEV       | -.140                  | -7.849        | .000                   | 4.012                  |
| PROF      | .040                   | 3.088         | .002                   | 1.456                  |
| TYPE      | -.001                  | -1.169        | .243                   | 1.073                  |
| ROA       | .239                   | 13.876        | .000                   | 4.156                  |
| ROE       | .049                   | 3.187         | .002                   | 1.362                  |
| NCF_OA    | 7.508                  | .180          | .857                   | 1.303                  |

|                                             |
|---------------------------------------------|
| • معامل التحديد $R^2$ 0.815                 |
| • معامل التحديد المعدل $Adjusted R^2$ 0.812 |
| • قيمة F 246.302                            |
| • مستوى المعنوية P.value 0.0000             |
| • اختبار Durbin-Watson 1.97                 |

| Shapiro-Wilk |              |           | Kolmogorov-Smirnov |              |           |         |
|--------------|--------------|-----------|--------------------|--------------|-----------|---------|
| المعنوية     | درجات الحرية | الإحصائية | المعنوية           | درجات الحرية | الإحصائية |         |
| 0.069        | 455          | 0.640     | 0.0750             | 455          | 0.158     | البواقي |

يتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت ٢٤٦,٣٠٢، كما أن قيمة P.value بلغت ٠,٠٠٠. ويشير ذلك إلى أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً. ولاختبار مدى وجود ارتباط ذاتي خطي، والذي يُقصد به وجود علاقة ارتباط قوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة أو الرقابية، فقد قام الباحث بإيجاد معامل تضخم التباين Variance inflation factor (VIF). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي الخطي إذا كان معامل تضخم التباين الخاص بأي متغير أكبر من ١٠. ويتضح من الجدول رقم (٤) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي، نظراً لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) كانت ٤,١٥٦. وللتحقق من وجود استقلال بين البواقي - حيث يكون المتغير التابع في فترة ما (t) مرتبطاً بقيمته في الفترة السابقة (t-1) - قام الباحث باستخدام اختبار Durbin Watson، حيث تتراوح قيمة هذه الإحصائية بين صفر، (٤). وتظهر مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي، كلما اقتربت قيمة الإحصائية من (٤)، أما إذا كانت القيمة تساوي أو تقترب من (٢)، فيعني ذلك عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. ويتضح من الجدول رقم (٤) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson ١,٩٧. وأخيراً، لاختبار ما إذا كانت البواقي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، فقد تم استخدام اختباري كلومجروف سميرونوف Kolmogorov - Smirnov، وشابيرو ويلك Shapiro - Wilk. وإذا كانت قيمة P.value في أي من الاختبارين أكبر من ٥٪، يتم قبول

فرض العدم القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. ويتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة P.value لاختبار Kolmogorov - Smirnov، واختبار Shapiro - Wilk كانت ٠,٠٦٩، ٠,٠٧٥ على التوالي. ويشير ذلك إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ويتضح من الجدول رقم (٤) أن قيمة معامل التحديد المعدل ( $Adj R^2$ ) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (٠.٨١٢) وبالتالي يمكن ارجاع ٨١.٢٪ من التغيرات في المتغير التابع إلى المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة.

#### ٧-٥-٦-١-١ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول (H<sub>1a</sub>)

اختص هذا الفرض باختبار العلاقة بين حجم الشركة ومستوى جودة الأرباح. ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٤) أن معامل الانحدار لمتغير حجم الشركة ٠,٠١٠، وقيمة اختبار (t) ٣,٠٣٧، وقيمة P.value ٠,٠٠٣. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم الشركة ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، وهو ما يؤيد صحة الفرض الفرعي الأول للفرض الأول للبحث. وبالتالي، يتم قبول الفرض الفرعي الأول للبحث (H<sub>1a</sub>).

#### ٧-٥-٦-٢-١ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثاني (H<sub>1b</sub>)

اختص هذا الفرض باختبار العلاقة بين عمر الشركة ومستوى جودة الأرباح. ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٤) أن معامل الانحدار لمتغير عمر الشركة ٠,٠٠٠، وقيمة اختبار (t) - ١,٠٤٤، وقيمة P.value ٠,٢٩٧. ويشير ذلك إلى وجود علاقة سلبية وغير معنوية بين عمر الشركة ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، وهو ما يؤيد عدم صحة الفرض الفرعي الثاني للفرض الأول للبحث. وبالتالي، لم يتم قبول الفرض الفرعي الثاني للبحث (H<sub>1b</sub>).

#### ٧-٥-٦-٣-١ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثالث (H<sub>1c</sub>)

اختص هذا الفرض باختبار العلاقة بين مستوى الرفع المالي ومستوى جودة الأرباح. ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٤) أن معامل الانحدار لمتغير مستوى الرفع المالي - ٠,١٤، وقيمة اختبار (t) - ٧,٨٤٩، وقيمة P.value ٠,٠٠٠. ويشير ذلك إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مستوى الرفع المالي ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية

السعودي، وهو ما يؤيد صحة الفرض الفرعي الثالث للفرض الأول للبحث. وبالتالي، يتم قبول الفرض الفرعي الثالث للبحث (H<sub>1c</sub>).

#### ٥-٦-١-٤ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الرابع (H<sub>1d</sub>)

اختص هذا الفرض باختبار العلاقة بين ربحية الشركة ومستوى جودة الأرباح. ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٤) أن معامل الانحدار لمتغير ربحية الشركة ٠,٠٠٤٠، وقيمة اختبار (t) ٣,٠٨٨، وقيمة P.value ٠,٠٠٢. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين ربحية الشركة ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، وهو ما يؤيد صحة الفرض الفرعي الرابع للفرض الأول للبحث. وبالتالي، يتم قبول الفرض الفرعي الرابع للبحث (H<sub>1d</sub>).

#### ٥-٦-١-٥ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الخامس (H<sub>1e</sub>)

اختص هذا الفرض باختبار العلاقة بين نوع نشاط الشركة ومستوى جودة الأرباح. ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٤) أن معامل الانحدار لمتغير نوع نشاط الشركة - ٠,٠٠١، وقيمة اختبار (t) - ١,١٦٩، وقيمة P.value ٠,٢٤٣. ويشير ذلك إلى وجود علاقة سلبية، ولكنها غير معنوية بين نوع نشاط الشركة ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، وهو ما يؤيد عدم صحة الفرض الفرعي الخامس للفرض الأول للبحث. وبالتالي، لم يتم قبول الفرض الفرعي الخامس للبحث (H<sub>1e</sub>).

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، يتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٤) وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كلٍ من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، ووجود علاقة إيجابية، ولكنها غير معنوية بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي.

#### ٥-٦-٢ نتيجة اختبار الفرض الثاني للبحث وفرعياته

يستهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين أنماط هيكل الملكية للشركة كمتغير مستقل، ومستوى جودة الأرباح كمتغير تابع. وقد تم اختباره من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فروض فرعية، ومن ثم سيتم قبول أو عدم قبول (H<sub>2</sub>)، جزئياً أو كلياً بناءً على نتائج اختبار فرعيته. ويوضح الجدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الثاني، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٥) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الثاني

| معامل تضخم<br>التباين VIF                                                                                                                                                                                                                               | مستوى<br>المعنوية<br>P.value | قيمة اختبار t | معامل الانحدار $\beta$ | الإحصاءات<br>المتغير |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------|---------------|------------------------|----------------------|
|                                                                                                                                                                                                                                                         | .164                         | -1.395        | -.014                  | Constant             |
| 1.086                                                                                                                                                                                                                                                   | .515                         | .651          | .014                   | INSTWONERSIP         |
| 1.429                                                                                                                                                                                                                                                   | .101                         | 1.645         | .056                   | GOOWNERSHIP          |
| 1.173                                                                                                                                                                                                                                                   | .014                         | 2.457         | .027                   | FAMONERSHIP          |
| 1.018                                                                                                                                                                                                                                                   | .000                         | 39.692        | .364                   | ROA                  |
| 1.017                                                                                                                                                                                                                                                   | .000                         | 4.953         | .071                   | ROE                  |
| 1.214                                                                                                                                                                                                                                                   | .440                         | .774          | 3.342                  | NCF_OA               |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>معامل التحديد <math>R^2</math> 0.786</li> <li>معامل التحديد المعدل <math>Adjusted R^2</math> 0.783</li> <li>قيمة F 273.645</li> <li>مستوى المعنوية P.value 0.0000</li> <li>اختبار Durbin-Watson 1.865</li> </ul> |                              |               |                        |                      |

| Shapiro-Wilk |              |           | Kolmogorov-Smirnov |              |           |         |
|--------------|--------------|-----------|--------------------|--------------|-----------|---------|
| المعنوية     | درجات الحرية | الإحصائية | المعنوية           | درجات الحرية | الإحصائية |         |
| 0.0989       | 455          | 0.573     | 0.155              | 455          | 0.188     | البواقي |

يتضح من الجدول رقم (٥) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت ٢٧٣,٦٤٥، كما أن قيمة P.value بلغت ٠,٠٠٠. ويشير ذلك إلى أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً. كما يتضح من الجدول رقم (٥) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي، نظراً لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) كانت ١,٤٢٩. كما يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson ١,٨٦٥. وفيما يتعلق بالتوزيع الطبيعي للبواقي، يتضح من الجدول رقم (٥) أن قيمة P.value لاختبار Kolmogorov - Smirnov، واختبار Shapiro – Wilk كانت ٠,٠٩٨٩، ٠,١٥٥ على التوالي. ويشير ذلك إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وأخيراً،

يتضح من الجدول رقم (٥) أن قيمة معامل التحديد المعدل ( $Adj R^2$ ) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (٠.٧٨٣) وبالتالي يمكن ارجاع ٧٨.٣٪ من التغيرات في المتغير التابع إلى المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة.

#### ٧-٥-٦-٢-١ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول (H<sub>2a</sub>)

اختص هذا الفرض باختبار العلاقة بين الملكية المؤسسية ومستوى جودة الأرباح. ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٥) أن معامل الانحدار لمتغير الملكية المؤسسية ٠,٠١٤، وقيمة اختبار (t) ٠,٦٥١، وقيمة P.value ٠,٥١٥. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، وهو ما يؤيد عدم صحة الفرض الفرعي الأول للفرض الثاني للبحث. وبالتالي، لم يتم قبول الفرض الفرعي الأول (H<sub>2a</sub>).

#### ٧-٥-٦-٢-٢ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثاني (H<sub>2b</sub>)

اختص هذا الفرض باختبار العلاقة بين الملكية الحكومية ومستوى جودة الأرباح. ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٥) أن معامل الانحدار لمتغير الملكية الحكومية ٠,٠٥٦، وقيمة اختبار (t) ١,٦٤٥، وقيمة P.value ٠,١٠١. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين الملكية الحكومية ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، وهو ما يؤيد عدم صحة الفرض الفرعي الثاني للفرض الثاني للبحث. وبالتالي، لم يتم قبول الفرض الفرعي الثاني (H<sub>2b</sub>).

#### ٧-٥-٦-٢-٣ نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثالث (H<sub>2c</sub>)

اختص هذا الفرض باختبار العلاقة بين الملكية العائلية ومستوى جودة الأرباح. ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٥) أن معامل الانحدار لمتغير الملكية العائلية ٠,٠٢٧، وقيمة اختبار (t) ٢,٤٥٧، وقيمة P.value ٠,٠١٤. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية العائلية ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، وهو ما يؤيد صحة الفرض الفرعي الثالث للفرض الثاني للبحث. وبالتالي، يتم قبول الفرض الفرعي الثالث (H<sub>2c</sub>).

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، يتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٥) وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كلٍ من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية

ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، ووجود علاقة إيجابية، ولكنها غير معنوية بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي.

#### ٣-٥-٦-٧ نتيجة اختبار الفرض الثالث للبحث

يستهدف هذا الفرض اختبار العلاقة بين جودة عملية المراجعة كمتغير مستقل، ومستوى جودة الأرباح كمتغير تابع. ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الثالث، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار لنموذج الدراسة الثالث

| معامل تضخم<br>التباين VIF                                                                                                                                                                                                                               | مستوى<br>المعنوية<br>P.value | قيمة اختبار t | معامل الانحدار $\beta$ | الإحصاءات<br>المتغير |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------|---------------|------------------------|----------------------|
|                                                                                                                                                                                                                                                         | .945                         | .069          | .001                   | Constant             |
| 1.007                                                                                                                                                                                                                                                   | .652                         | .451          | .008                   | AQ                   |
| 1.004                                                                                                                                                                                                                                                   | .000                         | 40.016        | .367                   | ROA                  |
| 1.013                                                                                                                                                                                                                                                   | .000                         | 5.082         | .073                   | ROE                  |
| 1.005                                                                                                                                                                                                                                                   | .206                         | 1.265         | 5.002                  | NCF_OA               |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>معامل التحديد <math>R^2</math> 0.782</li> <li>معامل التحديد المعدل <math>Adjusted R^2</math> 0.780</li> <li>قيمة F 403.937</li> <li>مستوى المعنوية P.value 0.0000</li> <li>اختبار Durbin-Watson 1.695</li> </ul> |                              |               |                        |                      |

| Shapiro-Wilk |              |           | Kolmogorov-Smirnov |              |           |         |
|--------------|--------------|-----------|--------------------|--------------|-----------|---------|
| المعنوية     | درجات الحرية | الإحصائية | المعنوية           | درجات الحرية | الإحصائية |         |
| 0.435        | 455          | 0.562     | 0.565              | 455          | 0.195     | البواقي |

يتضح من الجدول رقم (٦) أن قيمة (F) المحسوبة بلغت ٤٠٣,٩٣٧، كما أن قيمة P.value بلغت ٠,٠٠٠. ويشير ذلك إلى أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً. كما يتضح من الجدول رقم (٦) عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي الخطي، نظراً لأن أكبر قيمة لمعامل تضخم التباين (VIF) كانت ١,٠١٣. كما يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة إحصائية Durbin Watson ١,٦٩٥. وفيما يتعلق بالتوزيع الطبيعي للبواقي، يتضح من الجدول رقم (٦) أن قيمة P.value لاختبار Kolmogorov - Smirnov، واختبار Shapiro – Wilk كانت ٠,٤٣٥، ٠,٥٦٩ على التوالي. ويشير ذلك إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. كما يتضح من الجدول رقم (٦) أن قيمة معامل التحديد المعدل (Adj R2) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت (٠.٧٨) وبالتالي يمكن ارجاع ٧٨٪ من التغيرات في المتغير التابع إلى المتغير المستقل ومتغيرات الرقابة.

ويتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٦) أن معامل الانحدار لمتغير جودة عملية المراجعة ٠,٠٠٨، وقيمة اختبار (t) ٠,٤٥١، وقيمة P.value ٠,٦٥٢. ويشير ذلك إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين جودة عملية المراجعة ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، وهو ما يؤيد عدم صحة الفرض الثالث للبحث. وبالتالي، لم يتم قبول الفرض الثالث للبحث (H3).

**وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة،** يتضح من نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٦) وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين كل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، ووجود علاقة إيجابية، ولكنها غير معنوية بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي.

#### ٧-٥-٧ خلاصة نتائج اختبار فروض البحث

توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم الشركة ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي، وبالتالي، تم قبول الفرض الفرعي الأول (H1a). كما توصل الباحث إلى وجود علاقة سلبية وغير معنوية بين عمر الشركة ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي. وبالتالي، لم يتم قبول الفرض الفرعي الثاني (H1b). كذلك توصل الباحث إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مستوى الرفع المالي ومستوى جودة أرباح

الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي. وبالتالي، تم قبول الفرض الفرعي الثالث (H<sub>1c</sub>). وتوصل الباحث أيضاً إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين ربحية الشركة ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي. وبالتالي، تم قبول الفرض الفرعي الرابع (H<sub>1d</sub>). كذلك توصل الباحث إلى وجود علاقة سلبية وغير معنوية بين نوع نشاط الشركة ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي. وبالتالي، لم يتم قبول الفرض الفرعي الخامس (H<sub>1e</sub>). وبالتالي تم قبول الفرض الأول للبحث (H<sub>1</sub>) جزئياً، والقائل بوجود علاقة معنوية بين الخصائص التشغيلية للشركة ومستوى جودة الأرباح.

كما توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين كل من الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي. وبالتالي، لم يتم قبول الفرض الفرعي الأول والثاني (H<sub>2a</sub>-H<sub>2b</sub>). كذلك توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية العائلية ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي. وبالتالي، تم قبول الفرض الفرعي الثالث (H<sub>2c</sub>). وبالتالي تم قبول الفرض الثاني للبحث (H<sub>2</sub>) جزئياً، والقائل بوجود علاقة معنوية بين أنماط هيكل الملكية ومستوى جودة الأرباح. وأخيراً، توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين جودة عملية المراجعة ومستوى جودة أرباح الشركات في سوق الأوراق المالية السعودي. وبالتالي، لم يتم قبول الفرض الثالث للبحث (H<sub>3</sub>). ويمكن عرض ملخص نتائج اختبار فروض البحث على النحو التالي:

جدول (٧) ملخص نتائج اختبار فروض البحث

| الفرض           | صيغة الفرض                                                          | نتيجة اختبار الفرض |
|-----------------|---------------------------------------------------------------------|--------------------|
| H <sub>1</sub>  | توجد علاقة معنوية بين الخصائص التشغيلية للشركة ومستوى جودة الأرباح. | تم قبوله جزئياً    |
| H <sub>1a</sub> | توجد علاقة معنوية بين حجم الشركة ومستوى جودة الأرباح.               | تم قبوله           |
| H <sub>1b</sub> | توجد علاقة معنوية بين عمر الشركة ومستوى جودة الأرباح.               | لم يتم قبوله       |
| H <sub>1c</sub> | توجد علاقة معنوية بين الرفع المالي ومستوى جودة الأرباح.             | تم قبوله           |
| H <sub>1d</sub> | توجد علاقة معنوية بين ربحية الشركة ومستوى جودة الأرباح.             | تم قبوله           |
| H <sub>1e</sub> | توجد علاقة معنوية بين نوع نشاط الشركة ومستوى جودة الأرباح.          | لم يتم قبوله       |

|                 |                                                                |                 |
|-----------------|----------------------------------------------------------------|-----------------|
| H <sub>2</sub>  | توجد علاقة معنوية بين هيكل الملكية ومستوى جودة الأرباح.        | تم قبوله جزئياً |
| H <sub>2a</sub> | توجد علاقة معنوية بين الملكية المؤسسية ومستوى جودة الأرباح.    | لم يتم قبوله    |
| H <sub>2b</sub> | توجد علاقة معنوية بين الملكية الحكومية ومستوى جودة الأرباح.    | لم يتم قبوله    |
| H <sub>2c</sub> | توجد علاقة معنوية بين الملكية العائلية ومستوى جودة الأرباح.    | تم قبوله        |
| H <sub>3</sub>  | توجد علاقة معنوية بين جودة عملية المراجعة ومستوى جودة الأرباح. | لم يتم قبوله    |

#### ٦-٧ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

يتناول هذا الجزء من البحث عرضاً لنتائج البحث، والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة، وذلك على النحو التالي:

#### ١-٦-٧ نتائج البحث

تناول البحث دراسة وتفسير أسباب تباين مستوى جودة أرباح الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية السعودي الأسهم، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين كلٍ من الخصائص التشغيلية للشركة المتمثلة في (حجم الشركة، وعمرها، والرفع المالي، وربحية الشركة، ونوع نشاطها)، وأنماط هيكل الملكية المتمثلة في (الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية، والملكية العائلية)، وجودة عملية المراجعة ومستوى جودة أرباح الشركة. ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي على النحو التالي:

- أن مفهوم جودة الأرباح قد تطور بشكل ملحوظ ليشمل أبعاداً متعددة تتجاوز مجرد دقة الأرباح المحاسبية إلى تضمين معايير مثل القدرة التنبؤية، الاستدامة، والشفافية المالية. كما أن جودة الأرباح لا تقتصر فقط على جودة التقارير المالية، بل تمتد إلى دور الحوكمة والرقابة المؤسسية في تعزيز مصداقية التقارير المالية، حيث أن الشركات ذات نظم الحوكمة القوية، والمراجعة الفعالة، والسياسات المحاسبية الشفافة، تكون أكثر قدرة على تحقيق أرباح ذات جودة عالية.
- يمكن تعريف جودة الأرباح على أنها تعبر عن مدى قدرة الأرباح على توفير صورة دقيقة وغير متحيزة عن الأداء المالي الحقيقي للشركة، بحيث تكون قابلة للتنبؤ والاستدامة، مع مراعاة الالتزام بالمعايير المحاسبية، وتجنب التشوهات الناتجة عن إدارة الأرباح، والتأثر بالسياسات المحاسبية المتحفظة.
- أن جودة الأرباح تُعد عاملاً هاماً في تقييم الأداء المالي للشركات والتأثير على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين والدائنين. إذ أن الأرباح ذات الجودة العالية تساهم في تعزيز جودة

التقارير المالية، ونقل من مخاطر عدم تماثل المعلومات، مما ينعكس إيجاباً على استقرار الأسواق المالية وكفاءة تخصيص الموارد. كما أن الاهتمام المتزايد من قبل واضعي المعايير المحاسبية والمراجعين بجودة الأرباح يؤكد على دورها المحوري في ضمان مصداقية التقارير المالية وتعزيز ثقة المستخدمين فيها.

• أن جودة الأرباح المحاسبية تتأثر بعدد من العوامل التي قد تعيق تحقيقها، مثل التقديرات المحاسبية، وتأثير مرونة المعايير المحاسبية، والتغيرات في السياسات والطرق المحاسبية، وسوء تطبيق مفهوم الأهمية النسبية، والتحفيز المحاسبي، بالإضافة إلى تعدد مقاييس قياس جودة الأرباح. هذه العوامل تتيح مجالاً للإدارة لممارسة تقديرات محاسبية قد تؤثر على مصداقية التقارير المالية ونقل من قدرة المستثمرين وأصحاب المصلحة على اتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وشفافة. وفي سبيل الحد من هذه المعوقات وتعزيز جودة الأرباح المحاسبية، يجب التزام الشركات بممارسات محاسبية سليمة، وتوفير بيئة تنظيمية ورقابية قوية تضمن الشفافية في إعداد التقارير المالية، مما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتحقيق استقرار الأسواق المالية.

• أن جودة الأرباح المحاسبية تتأثر بعدد من العوامل التي يمكن أن تفسرها النظريات المختلفة. فمن خلال نظرية التعاقد الكفؤ، يتضح أن جودة الأرباح تعتمد على كفاءة العقود الداخلية في الحد من تعارض المصالح. بينما تبرز نظرية الوكالة الحاجة إلى رقابة صارمة لمنع المديرين من إدارة الأرباح بطرق تؤدي إلى تضليل المستثمرين. أما نظرية الإشارة فتؤكد على أهمية الإفصاح المالي كوسيلة لتعزيز ثقة المستثمرين، في حين تشير نظرية التكاليف السياسية إلى أن بعض الشركات قد تتلاعب بأرباحها لتقليل الأعباء الضريبية أو تجنب التدخل الحكومي. كما توضح نظرية القيود التعاقدية تأثير جودة الأرباح على العقود المالية، بينما تلفت نظرية النخبة الإدارية العليا الانتباه إلى تأثير الخصائص الشخصية للمديرين على جودة التقارير المالية.

• أن مقاييس جودة الأرباح تعكس مدى قدرة التقارير المالية على تقديم صورة دقيقة وشفافة عن الأداء المالي للشركات. ونظرًا لتعدد الأبعاد المرتبطة بجودة الأرباح، لم يتوصل الباحثون إلى مقياس موحد، بل تم تطوير مجموعة من المقاييس التي تعتمد على طبيعة القرارات المالية والاستثمارية التي يتم اتخاذها بناءً على الأرباح المحاسبية. وتشمل هذه المقاييس استمرارية الأرباح، والمقدرة التنبؤية، وجودة الاستحقاقات، وتمهيد الدخل، ومدى ملائمة الأرباح للمستخدمين.

- وفيما يتعلق بالعلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة ومستوى جودة أرباحها، توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين حجم الشركة ومستوى جودة أرباح الشركة. ووجود علاقة سلبية وغير معنوية بين عمر الشركة ومستوى جودة أرباحها. ووجود علاقة سلبية ومعنوية بين مستوى الرفع المالي ومستوى جودة أرباح الشركة. ووجود علاقة إيجابية ومعنوية بين ربحية الشركة ومستوى جودة أرباحها. كذلك توصل الباحث إلى وجود علاقة سلبية وغير معنوية بين نوع نشاط الشركة ومستوى جودة أرباحها.
- وفيما يتعلق بالعلاقة بين هيكل الملكية وجودة أرباح الشركة، توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين كل من الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية ومستوى جودة أرباح الشركة. ووجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الملكية العائلية ومستوى جودة أرباح الشركة.
- وأخيراً، توصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية وغير معنوية بين جودة عملية المراجعة ومستوى جودة أرباح الشركة.

#### ٧-٦-٢ توصيات البحث

- استناداً إلى نتائج البحث، وفي ضوء حدوده، يوصي الباحث بما يلي:
- ضرورة إلزام الشركات الكبيرة بتقديم تقارير مالية أكثر تفصيلاً لضمان جودة الأرباح العالية وتعزيز ثقة المستثمرين. وتعزيز الرقابة على الشركات ذات الرفع المالي المرتفع، بالإضافة إلى فرض رقابة صارمة على الشركات ذات الديون المرتفعة لمنع ممارسات إدارة الأرباح التي قد تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية.
  - ضرورة مراجعة القوانين المنظمة للقطاعات المختلفة، وخاصة القطاعات التي لم يظهر لها تأثير معنوي على جودة الأرباح، لمعرفة ما إذا كانت هناك معوقات تنظيمية تؤثر على مستوى الإفصاح.
  - ضرورة توفير لوائح حوكمة خاصة بالشركات العائلية لضمان أن ممارساتها المحاسبية لا تؤدي إلى إدارة الأرباح بطريقة تؤثر على المستثمرين الآخرين.
  - ضرورة تشجيع الشركات على الاستعانة بمكاتب مراجعة كبرى (Big 4) لضمان جودة التقارير المالية وتقليل احتمالية التلاعب بالأرباح. مع ضرورة وضع ضوابط صارمة تضمن استقلالية المراجعين الداخليين في الشركات لمنع تأثير الإدارة على نتائج المراجعة المالية.

- ضرورة مطالبة الشركات بتقديم إفصاحات أكثر تفصيلاً عن سياسات إدارة الأرباح، وذلك لضمان دقة وشفافية التقارير المالية. مع إلزام الشركات بتطبيق معايير حوكمة الشركات لضمان أن تكون جودة الأرباح مستقرة وموثوقة عبر الفترات المالية المختلفة.
- ضرورة تقديم برامج تدريبية وورش عمل للمستثمرين حول كيفية تقييم جودة الأرباح، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة. مع تحفيز المستثمرين والمحللين الماليين على استخدام أدوات تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics) في تقييم جودة التقارير المالية، مما يساعد في كشف أي تلاعب محاسبي.

### ٣-٦-٧ مجالات البحث المقترحة

- وفقاً لما خلص إليه الباحث في الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج، ووفقاً لحدود البحث، يقترح الباحث عدداً من مجالات البحث المستقبلية، وذلك على النحو التالي:
- دراسة أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى جودة أرباح الشركة.
  - دراسة أثر خصائص لجنة المراجعة على مستوى جودة أرباح الشركة.
  - دراسة العلاقة بين الروابط السياسية وجودة أرباح الشركة.
  - دراسة العوامل المؤثرة على مستوى جودة الأرباح في بيئات مختلفة بخلاف البيئة السعودية.
  - دراسة العلاقة بين التضخم، وأسعار الفائدة، وتقلبات أسعار الصرف وجودة الأرباح.
  - دراسة كيف تؤثر الأزمات المالية على مستوى جودة الأرباح في الشركات المدرجة.
  - دراسة كيف يمكن للتحول الرقمي وتقنيات تحليل البيانات الضخمة أن تؤثر على جودة الأرباح.
  - تقييم دور استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل إدارة الأرباح.

### المراجع

#### أولاً: المراجع العربية:

- الجبر، يحيى بن علي، والسعدون، ناصر بن محمد. (٢٠١٤). أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي. مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، ٥٤ (٢)، ٢٨٣-٣٠٣.

- حسن، رضا صبحي محمد. (٢٠١٧). العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في شركات المساهمة المصرية. *مجلة البحوث التجارية*، ٣٩ (١)، ١٧٩ - ٢٠٢.
- حمدان، علام محمد موسى. (٢٠١٢). العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة الأهلية، المنامة، ٢٠ (١)، ٢٨٥ - ٣٠١.
- حمزة، بوسنة. (٢٠١٨). *العوامل المؤثرة في جودة الأرباح المحاسبية من منظور ممارسات إدارة الأرباح: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الفرنسية المدرجة بالبورصة*. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير.
- رياض، سامح محمد رضا. (٢٠١٢). أثر جودة المراجعة في جودة الأرباح وانعكاساتها على التوزيعات النقدية في الشركات المساهمة المصرية. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، ٨ (٤)، ٥٥ - ١.
- زين الدين، علي نبوي علي، أبو الوفاء، ناصر محمد أنور، وحسين، حاتم بدر محمود. (٢٠٢١). تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، ٣٥ (١)، ٢٥٩ - ٣٠٦.
- سليمان، أحمد حمدي إبراهيم، علي، كمال عبدالسلام، وصالح، سمير أبو الفتوح. (٢٠٢٠). إطار مقترح لتحسين محددات جودة الأرباح وأثره على تكلفة رأس المال باستخدام منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية: دراسة تطبيقية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، ٤٤ (٣)، ٣ - ٢٤.
- السهلي، محمد بن سلطان القباني. (٢٠٠٦). *التحفظ المحاسبي في الشركات السعودية*. ورقة عمل مقدمة للندوة الحادية عشر لسبل تطوير المحاسبة، قسم المحاسبة، جامعة الملك سعود، ١ - ٢٧.
- السواح، تامر إبراهيم. (٢٠٢٠). أثر الملكية المؤسسية وجودة الأرباح على مستوى الاحتفاظ بالنقدية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية*، ٤ (٢)، ٨٤ - ١.

- الشاهد، ريما محمود سليمان، والعناني، رضوان محمد. (٢٠١٥). أثر هيكل الملكية وخصائص الشركات على جودة الأرباح: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية والمالية المساهمة العامة الأردنية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان.
- الشاهد، ريما محمود، والعناني، رضوان محمد. (٢٠١٧). أثر هيكل الملكية وخصائص المصارف على جودة الأرباح: دراسة اختبارية على المصارف التجارية الأردنية. مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والإدارية، ٣ (٢)، ٣١١ - ٣٤٥.
- شقور، عمر فريد. (٢٠١٥). أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الفنادق المدرجة ببورصة عمان. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، ١٦ (٢)، ١-٤٤.
- صالح، آية مدحت عبدالرؤوف، سالم، مدحت عبدالرشيد، ومحمود، خلود عبدالكريم. (٢٠٢٣). أثر كلا من هيكل الملكية وهيكل التمويل على جودة الأرباح: دراسة نظرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ١٤ (٣)، ١٠٤٧ - ١١٠٠.
- عبدالعال، حسين. (٢٠١٣). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على جودة الأرباح المحاسبية وأثرها على أحكام وقرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية المصري. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ٤ (ملحق)، ١٠٩ - ١٣٣.
- عبيد، راوية رضا. (٢٠١٧). قياس وتفسير العلاقة بين خصائص الوحدة الاقتصادية وجودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية في الشركات السعودية. مجلة الفكر المحاسبي، ٢١ (٢)، ٦٨٠ - ٧٣٣.
- العطار، حسن عبدالحميد، حسن، ماجد أحمد، ومرقص، فوزي عبدالباقي فوزي. (٢٠١٩). أثر جودة المراجعة على العلاقة بين جودة الأرباح وأسعار الأسهم: دراسة إمبريقية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة البحوث التجارية، ٤١ (٤)، ١٦ - ٤٩.
- علي، سارة عبدالمعبود، محمد، محمد محمود عبد ربه، وعبدالعزیز، جمال رشدي. (٢٠٢٢). تأثير الملكية المؤسسية على العلاقة بين جودة التقارير المالية وسياسة توزيعات الأرباح: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، ٢٦ (٣)، ١٣ - ٤٠.

- قريشي، بلقاسم صديقي، وطيبة، أحمد. (٢٠٢٣). أثر بعض الخصائص الاقتصادية للشركة على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة ميدانية على شركات المساهمة الصناعية والتكنولوجية المدرجة في بورصة باريس. *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*، ٩ (١)، ٢٧٣-٢٨١.
- كريمة، دينا عبد العليم. (٢٠١٩). أثر الاختلاف في هيكل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية. *مجلة الفكر المحاسبى*، ١٦ (٩)، ٣٠٩ - ٣٦٧.
- محمد، محمد سيد حسين. (٢٠١٠). *إدارة الأرباح من منظور محاسبي بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية*. رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة سوهاج.
- محمد، مروه حسن عبدالفهم، وإبراهيم، ماجدة حسين. (٢٠١٦). العلاقة بين هياكل الملكية وجودة الأرباح المحاسبية في ضوء نظرية الوكالة في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، ٤، ٣٢٣ - ٣٣٧.
- معاطي، محمد كامل. (٢٠١٦). *إطار مقترح لقياس وتقييم جودة أرباح المنشآت الدولية من منظور الثقافة الوطنية بغرض دعم اتخاذ القرارات - دراسة تطبيقية*. رسالة دكتوراة، كلية التجارة جامعة المنصورة.
- معروف، هادي مسعود. (٢٠١٠). *دور آليات حوكمة الشركات في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح بالتطبيق على بيئة الأعمال السورية*. رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة حلوان.
- مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم. (٢٠١٣). أثر جودة أنشطة المراجعة الداخلية على إدارة وجودة الأرباح كمدخل لتحسين الملاءمة والاعتمادية على القوائم المالية للبنوك التجارية السعودية: دراسة نظرية تطبيقية. *محلة التجارة والتمويل*، ٤، ٢٥ - ٨٤.
- منصور، شويكار محمد ناجي فؤاد. (٢٠١٥). *قياس وتفسير العلاقة بين السياسات المحاسبية المتبعة وجودة الأرباح وانعكاساتها على أسعار الأوراق المالية - دراسة تطبيقية*. رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس.

#### ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Abdel Megeid, N. S. (2022). Impact of corporate governance, audit quality and firm characteristics on firm profitability using earnings

- quality as a moderating variable. *Scientific Journal for Accounting Thinking*, 13-62.
- Al-Fayoumi, N., Abuzayed, B., & Alexander, D. (2010). Ownership structure and earnings management in emerging markets: The case of Jordan. *International Research Journal of Finance and Economics*, 38(1), 28-47.
  - Al-Hiyari, A., Kolsi, M. C., & Dungore, P. P. (2025). Does corporate financial reporting on sustainable development goals (SDGs) enhance earnings quality? The moderating role of foreign ownership. *Society and Business Review*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of print. <https://doi.org/10.1108/SBR-09-2024-0300>.
  - Al-Rassas, A. H., & Kamardin, H. (2015). Internal and external audit attributes, audit committee characteristics, ownership concentration and earnings quality: Evidence from Malaysia. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 6(3), 458-472.
  - Al-Rassas, A. H., & Kamardin, H. (2016). Earnings quality and audit attributes in high concentrated ownership market. *Corporate Governance*, 16(2), 377-399.
  - Alrobai, F., Alrashed, A. A., & Albaz, M. M. (2025). Earnings quality drivers: Do firm attributes and ownership structure matter in emerging stock markets?. *Risks*, 13(6), 1-25.
  - Alves, S. (2012). Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Portugal. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 7(1), 225-240.
  - Ambrose, S., & Inuwa, M. B. (2020). Impact of Capital Structure on Financial Performance of Listed Consumer Goods Companies in Nigeria. *Journal of Arts and Humanities* 10(3), 1-16.
  - Ball, R., & Brown, P. (1968). An empirical evaluation of accounting income numbers. *Journal of Accounting Research*, 6(2), 159-178.
  - Bassiouny, Sara W., (2016). The impact of firm characteristics on earnings management: an empirical study on the listed firms in Egypt, *Journal of Business and Retail Management Research*, 10(3), 1-15.
  - Bawuah, I. (2024). Audit committee effectiveness, audit quality and earnings management: evidence from Ghana. *Cogent Business & Management*, 11(1), 223-237.

- Beaver, W., & McNichols. M. (1998). The Characteristics and Valuation of Loss Reserves of Property Casualty Insurers. *Review of Accounting Studies* 3, 73-95.
- Ben-Nasr, H., Boubakri, N., & Cosset, J. C. (2009). Ownership structure and earnings quality: Evidence from newly privatized firms. To link to this article: [https://www. researchgate. net/publication/228431077](https://www.researchgate.net/publication/228431077).
- Bhattacharya, U., Daouk, H., & Welker, M. (2003). The World Price of Earnings Opacity. *The Accounting Review*, 78(3), 641-678.
- Bowen, R. M., Rajgopal, S., & Venkatachalam, M. (2008). Accounting discretion, corporate governance, and firm performance. *Contemporary Accounting Research*, 25(2), 351-405.
- Bzeouich, B., Depoers, F., & Lakhal, F. (2025). Does ownership structure drive the effect of CEO overconfidence on earnings quality?. *Journal of Applied Accounting Research*, 26(1), 90-115.
- Carcello, A., & Nagy L. (2004). Client size, auditor specialization and fraudulent financial reporting. *Managerial Auditing Journal*, 19(5), 651-668.
- Chen, K. C. W., Chen, Z., & Wei, K. C. J. (2012). Agency costs of free cash flow and the effect of shareholder rights on the implied cost of equity capital. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 47(1), 171-207.
- Cormier, D., Ledoux, M. J., & Magnan, M. (2009). The use of Web sites as a disclosure platform for corporate performance. *International Journal of Accounting Information Systems*, 10(1), 1-24.
- Dechow, P. M., & Dichev, I. D. (2002). The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors. *The Accounting Review*, 77(s-1), 35-59.
- Dechow, P. M., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), 344-401.
- Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), 344-401.

- Defond, M. and J. Jiambalvo (1991), Incidence and circumstances of accounting errors. *The Accounting Review*, 66 (3), 643-655.
- DeFond, M. L. (2010). Earnings quality research: Advances, challenges, and future research. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2), 14-31.
- Demerjian, P. R., Lev, B., Lewis, M. F., & McVay, S. E. (2013). Managerial Ability and Earnings Quality. *The Accounting Review*, 88(2), 463-498.
- Donaldy, R., & Massoudi, D. (2025). Audit quality and earnings management: evidence from rural and community banks in an emerging economy. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print.
- Franceschetti, B. (2018). The role of earnings quality in financial analysis and investment decision-making. *European Accounting Review*, 27(3), 345-370.
- Francis, J., Nanda, D., & Olsson, P. (2008). Voluntary disclosure, Earnings quality, and costs of capital. *Journal of Accounting and Research*, 46(1): 53-99.
- Francis, J. R., Michas, P. N., & Seavey, S. E. (2013). Does Audit Market Concentration Harm the Quality of Audited Earnings? Evidence from Audit Markets in 42 Countries. *Contemporary Accounting Research*, 30(1), 325-355.
- Francis, J., LaFond, R., Olsson, P. M., & Schipper, K. (2004). Costs of equity and earnings attributes. *The Accounting Review*, 79(4), 967-1010.
- Francis, J., Olsson, P., & Schipper, K. (2006). Earnings quality. *Foundations and Trends in Accounting*, 1(4), 259-340.
- Francis, J., Michas, P., & Seavey, S. (2014). Does audit market concentration harm the quality of audited earnings? Evidence from audit markets in 42 countries. *Contemporary Accounting Research*, 30(1), 325-355.
- Givoly, D., Hayn, C., & Katz, S. P. (2009). Does public ownership of equity improve earnings quality?. *The Accounting Review*, 84(2), 325-357.
- Hambrick, D. C., & Mason, P. A. (1984). Upper echelons: The organization as a reflection of its top managers. *Academy of Management Review*, 9(2), 193-206.

- Hashim, H. A., & Devi, S. (2008). Board characteristics, ownership structure and earnings quality: Malaysian evidence. *Research in Accounting in Emerging Economies*, 8, 97-123.
- Holthausen, R. W., & Watts, R. L. (2001). The relevance of the value-relevance literature for financial accounting standard setting. *Journal of Accounting and Economics*, 31(1-3), 3-75.
- Hussain, A., Aslam, H. M. S. I., Noor, U., Zafar, S., Saleem, A., & Hani, U. (2020). Impact of corporate political connections and audit quality on agency cost: Evidence from Pakistan. *International Journal of Management*, 11(8), 1533-1549.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs, and ownership structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360.
- Jim-Suleiman, I., & Ibiamke, A. (2022). The role of earnings persistence and consistency in assessing financial reporting quality. *International Journal of Accounting Research*, 10(1), 55-79.
- Katz, S. (2009). Earnings Quality and Ownership Structure: The Role of Private Equity Sponsors Sharon P. Katz. *The Accounting Review*, 84(3), 623-658.
- Kenny, S., & Larson, R. K. (2009). Interpreting IFRS. *Journal of Accountancy*, 20(4), 60-72.
- Kousenidis, D. V., Ladas, A. C., & Negakis, C. I. (2013). The effects of the European debt crisis on earnings quality. *International Review of Financial Analysis*, 30, 351-362.
- Latif, A. W.; Latif, A., & Abdullah, F. (2008). Influence of Institutional Ownership on Earnings Quality: Evidence for Firms Listed on the Pakistan Stock Exchange. *Pakistan Business Review*, October.
- Le, B., & Moore, P. H. (2023). The impact of audit quality on earnings management and cost of equity capital: evidence from a developing market. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 21(3), 695-728.
- Lee, P., Stokes, D., Taylor, S., & Walter, T. (2003). The association between audit quality, accounting disclosures and firm-specific risk: Evidence from initial public offerings. *Journal of Accounting and Public Policy* 22, 377– 400.

- Lev, B. (1989). On the Usefulness of Earnings and Earnings Research: Lessons and Direction from two Decades' of Empirical Research. *Journal of Accounting Research* 27 (supplement),153-189.
- Lin, L., & Manowan, P. (2012). Institutional ownership composition and earnings management. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, 15(4), 125-152.
- Moradi, M., & Nezami, N. (2011). The impact of corporate governance and ownership structure on earnings quality. *International Journal of Business and Management*, 6(9), 180-195.
- Nguyen, H. A., Lien Le, Q., & Anh Vu, T. K. (2021). Ownership structure and earnings management: Empirical evidence from Vietnam. *Cogent Business & Management*, 8(1), 190-202.
- Nguyen, Q. K. (2024). Women in top executive positions, external audit quality and financial reporting quality: evidence from Vietnam. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 14(5), 993-1019.
- Ogoe, S., & Noma, M. (2025). Appointing Administratively Sanctioned Auditors and the Impact on Earnings Quality: Evidence from Japan. *Mikiharu, Appointing Administratively Sanctioned Auditors and the Impact on Earnings Quality: Evidence from Japan*, (January 13, 2025).
- Reichelt, K., & Wang, D. (2010). National and office-specific measures of auditor industry expertise and effects on audit quality. *Journal of Accounting Research*, 48(3), 647-686.
- Ohlson, J. A., & Zhang, X. J. (1998). Accrual accounting and equity valuation. *Journal of Accounting Research*, 36, 85-111.
- Parte-Esteban, L., & Ferrer García, C. (2014). The influence of firm characteristics on earnings quality. *International Journal of Hospitality Management*, 42, 50-60.
- Paulo, E., Martins, E., & Pontes Girão, L. F. D. A. (2014). Accounting information quality in Latin-and North American public firms. In *Accounting in Latin America* (pp. 1-39). Emerald Group Publishing Limited.
- Penman, S. H., & Zhang, X. J. (2002). Accounting Conservatism, the Quality of Earnings, and Stock Returns. *The Accounting Review*, 77(2), 237-264.

- Piosik, A., & Genge, E. (2020). The influence of a company's ownership structure on upward real earnings management. *Sustainability*, 12(1), 144- 152.
- Purnamasari, D. I. (2025). Audit Quality and Real Earnings Management: Insights from Indonesia Knsmiaji Politeknik YKPN. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 14(2), 137-151.
- Rawat, S., & Chaudhry, N. (2025). Earnings quality, business group affiliation, and investment efficiency. *Research in International Business and Finance*, 75, 102-115.
- Schipper, K., & Vincent, L. (2003). Earnings quality. *Accounting Horizons*, 17(supplement), 97-110.
- Song, M., Ai, H., & Li, X. (2015). Political connections, financing constraints, and the optimization of innovation efficiency among China's private enterprises. *Technological Forecasting and Social Change*, 92, 290-299.
- Spence, M. (1973). Job market signaling. *The Quarterly Journal of Economics*, 87(3), 355-374.
- Strohmenger, M. (2014). Enforcement releases, firm characteristics, and earnings quality: Insights from Germany's two-tiered Enforcement system. *Journal of International Financial Management & Accounting*, 25(3), 271-304.
- Sulieman, M. T., Rashid, N., & Dakhlalh, M. M. (2024). Assessing The Impact of Audit Quality on Earnings Management Strategies: A Comprehensive Study. *Journal of Ecohumanism*, 3(5), 1336-1351.
- Taju, T. D. (2020). *Firm characteristics, audit quality and earnings management of listed manufacturing companies in Nigeria*. M.Sc. Dissertation, Kwara State University, Nigeria.
- Tambun, S., Sitorus, R. R., Panjaitan, I., & Hardiah, A. Z. (2017). The effect of good corporate governance and audit quality on the earnings quality moderated by firm size. *International Journal of Business, Economics and Law*, 14(5), 48-56.
- Turner, M. J., & Guilding, C. (2011). An investigation of the motivation of hotel owners and operators to engage in earnings

- management. *Qualitative Research in Accounting & Management*, 8(4), 358-381.
- Uwuigbe, U., Uwuigbe, O. R., & Okorie, B. (2015). Assessment of the effects of firms' characteristics on earnings management of listed firms in Nigeria. *Asian economic and financial review*, 5(2), 218-228.
  - Verma, D., Dawar, V., & Chaudhary, P. (2024). Do audit attributes impact earnings quality? Evidence from India. *Asian Journal of Accounting Research*, 9(1), 25-34.
  - Watts, R. L., & Zimmerman, J. L. (1986). *Positive accounting theory*. Prentice Hall.
  - Widianingsih, Y. P. N., Setiawan, D., Aryani, Y. A., & Gantowati, E. (2022). Accrual management and firm-specific risk. *International Journal of Financial Studies*, 10(4), 111.
  - Yassin, M. M. (2017). The determinants of internet financial reporting in Jordan: Financial versus corporate governance. *International Journal of Business Information Systems*, 25(4), 526-556.
  - Ying, R., Shu, Y., Wang, X., & Wu, Q. (2025). Impact of non-state-owned shareholders' governance on the earnings quality of state-owned enterprises. *Finance Research Letters*, 73, 106-127.